القسم الأول

ما بعد العولمة . .

قراءة فى

مستقبل التفاعل الحضارى

رغم زخم الحديث عن العولمة وتأثيره الطاغى فى أركان العالم الأربعة على كافة الأصعدة، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا ومعرفيًا، فإننى أعتقد أن عصر العولمة يوشك أن ينتهى، وأن الحديث عن نظام عالمى واحد تقوده الحضارة الغربية ممثلة فى أمريكا وأوربا وتهيمن عليه الأولى بقوتها العسكرية والاقتصادية وبامتلاكها معظم آليات الهيمنة الثقافية والمعلوماتية أصبح حديثًا لا يخلو من مخاطر الوقوع فى براثن النظرة أحادية الجانب وهى نظرة أصبحت فى اعتقادى وحسب ما يرى كثيرون من المحللين والمفكرين محل شك!! فهيمنة خطاب العولمة فى العالم المعاصر أصبح فى كثير من الأحيان متضمنًا نقضه، فضلاً عن أن الشعوب التى تتلقى هذا الخطاب - الذى يتضمن نقضه - أصبحت مدركة أن مصالحها الحيوية أضحت مرهونة برفض العولمة ورفض الخضوع لآلياتها الإقتصادية والسياسية، بل والثقافية أيضًا.

إن استشراف المستقبل ينبغى أن يدور لا حول الحديث عن العولمة، بل حول التساؤل عن "ما بعد العولمة" وحول المعالم

الرئيسية والتفاعلات الحضارية لهذا العصر الذى أراه قريبًا وان رآه الآخرون بعيداً . إننى أعتقد أن الخمسين عامًا القادمة ستشهد بزوغ دورة حضارية جديدة تلى هذه الدورة الحضارية التى شهدت سيطرة أوربا ثم أمريكا على العالم طيلة القرون الثلاثة السابقة على الألفية التى نعيش بداياتها الآن.

وبالطبع فإن للقارىء الحق فى أن يتساءل عن الأدلة التى نبنى عليها فرضيتنا السابقة عن انهيار عصر "العولمة" وعن ضرورة بداية عصر "ما بعد العولمة"؟!

(١) انهيار العولمة

ولعلنا نوجز الحديث عن هذه العوامل بداية فى ثلاث عوامل رئيسية تبدو فى توضيح ماهية العولمة ذاتها، ثم فى النظر إلى طبيعة القوة المسيطرة على العولمة ومدى ملائمة عوامل هذه السيطرة التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، مدى ملائمة هذه العوامل للعصر الذى نعيشه ومدى قبول القوى الخارجية لهما والتساؤل إلى مدى ستخضع هذه القوى الخارجية لضغوط الولايات المتحدة وهيمنتها فضلاً عن التساؤل عن التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة وهل هى تركيبة مثالية لقيادة العالم أو بمعنى آخر هل عوامل بقاء هذه التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة أقوى من عوامل فنائها أم أن العكس هو الصحيح؟!

وفى النهاية نتساءل عن طبيعة القوى الخارجية المناوئة للهيمنة الأمريكية وعن مدى قدرتها على التحدى والاستجابة وكيف أن هذه القوى الخارجية تناور وستظل تناور حتى تنتهز الفرصة المناسبة للقبض على زمام الأمور وقيادة التحول نحو عصر ما بعد العولمة.

أولاً – ماهية العولمة :

إن للعولمة تعريفات عديدة تختلط أحيانًا وتتمايز أحيانًا أخرى لكنها تتجه فى مجملها نحو التأكيد على أن آليات اقتصادية ومعلوماتية وثقافية وسياسية عديدة ساهمت فى اتجاه العالم نحو التزي بزي موحد أو التشكل بمظاهر متشابهة فى عوالم السياسة والاقتصاد والمعلومات والثقافة. ومظاهر التشابه هذه كلها بالطبع آتية بفعل عوامل تاريخية عديدة تكاد تعود حسب بعض الآراء إلى بدايات العصر الحديث فى أوروبا وتشكل ما عرف بالدول القومية ثم اختلاف مفهوم الدول القومية بالاتجاه نحو العالمية عبر عشرات الاتفاقات الدولية وتأسيس المنظمات الدولية المختلفة بما رسخته من مفاهيم واتجاهات جديدة نظمت العلاقات بين الدول وربطت عوامل التنمية فى الدول المتخلفة بالدول المتقدمة اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا سواء قبل المرحلة الاستعمارية أو أثناءها أو بعدها.

إن مظاهر التشكل لدى الدول المتخلفة بمظاهر "الأوربة" أو "الأمركة" فيما بعد يعد من ما يؤكد نجاح الغرب فى فرض هيمنته على العالم في كافة مجالات الحياة فضلاً عن أن انهيار الاتحاد

السوفيتى ومن بعده تفكك الكتلة الشرقية التي قادها لعقود عديدة أصبح من العوامل التى ساعدت علي إفراز مفهوم "العولمة" ودعمت بشكل غير مسبوق مظاهر الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ومن ثم أصبح مفهوم العولمة راسخًا الآن كحالة واقعة ينبغى التعامل معها وأصبح الجميع يعيشون شاءوا أم أبوا عصر العولمة الذى تمتلك معظم أوراق السيطرة فيه فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل هذه "الحالة الواقعة" هى ما يثير التساؤل من جديد عن مفهوم العولمة وماهيتها؟! والحق أنه بعيداً عن مظاهر التغنى بالتقارب القائم بين شعوب العالم وتشكلهم بمظاهر الحضارة الغربية بصورتها الأمريكية المعاصرة فإن هذا التشكل نفسه هو ما يثير عوامل النقض لمفهوم العولمة؛ فالمفروض أن تكون عوامل التقارب قد تمت بفعل الحوار وتبادل الثقافات وتبنى العوامل الإيجابية التي تسهم بها كافة الشعوب فى كافة نواحى الحياة اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا والمفروض أن آليات الاتصال ووسائل نقل المعلومات المعرفية مسخرة لتحقيق هذا الغرض.

لكن "الحالة الواقعة" التى تمخضت عنها عوامل نشأة العولمة بمعناها المعاصر قد أفرزت عوامل العداء أكثر مما أفرزت عوامل التقارب؛ إذ أن التقارب المزعوم لم يكن سوى ما فرضته أجهزة السيطرة والدعاية الأمريكية على العالم عبر العديد من الاتفاقيات التى كان آخرها ما عرف باتفاقيات الجات الاقتصادية والثقافية كما أن الحوار الذى تصور البعض إمكانية قيامه بين الحضارات والشعوب لم يثمر سوى عن فرض ما يراه الجانب الغربى برئاسة الولايات المتحدة أنه الحق والعدل! وقد بدا لكل ذى بصيرة وعقل أن مفهوم أمريكا للعدل مفهوم أحمق لا يراعى إلا مصلحتها الآنية ومصالح حلفائها الأوربيين أحيانًا وإسرائيل معظم الوقت وصار الحق والعدالة مرتبطين بالتهديد باستخدام القوة لفرضهما إذا ما اشتكى المظلوم أو لجأ إلى أى منظمة دولية.

وبالطبع فإن ارتهان العدالة والحق بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعنى أن العدالة عمياء وأن العقل والحكمة لم يعدلهما وجود . ولما كانت تلك القوة الغاشمة – التى ترى الحق والعدل فيما يحقق مصلحتها فقط دون أدنى مراعاة لمصالح

الآخرين وهى المنوطة بتحقيق العدالة الكونية، وهى المخولة بتفعيل عناصر "العولمة" على هواها، فإن العولمة لم يعدلها وجود كمفهوم مثالى تصوره البعض يومًا محققًا للتقارب بين الشعوب ومزيلاً للفوارق بينهم ومؤكدًا على حقوقهم الإنسانية فى الحياة الحرة الكريمة.

إن الموجود إذن هو عولمة مفروضة بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة وبالقوة الغاشمة لاقتصاد بعض الشركات متعددة الجنسيات التى تأخذ من أمريكا وبعض الدول الأوربية مركزًا لها ، ومحكومة بمعايير مزدوجة للحكم فى معظم الأحيان! ومن شأن كل هذا أن تكون هذه "الحالة الواقعة" و "الخطاب" الذى يروج لها مرفوضين من قبل "الآخر" وإن خضع لهما ظاهريًا، ومن ثم فإن هذه "الحالة الواقعة" تتضمن تلقائيًا عوامل رفضها ونقضها.

فإذا كانت الدولة التى تقود حركة العولمة وحليفاتها غير معنيين إلا بتحقيق مصالحهما الآنية وفرض تحقيق هذه المصالح بالقوة العسكرية وبالتدخل فى شئون الدول الأخرى أحيانًا، وبالسيطرة على المؤسسات والمنظمات الدولية سواء المؤسسات السياسية كالأمم المتحدة ومجلس أمنها المرهون بإرادة الخمس الكبار فيه

وبحقهم فى استخدام الفيتو لإعاقة أى قرار يعارض مصلحة أى منها، أو المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكذلك الشركات الكبرى عابرة القارات برؤوس أموالها الضخمة التى لم يعد أمام حرية انتقالها وسيطرتها على اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة أى قيود.

أقول إذا كانت تلك الدولة بعناصر هيمنتها المختلفة هى قائدة حركة "العولمة" فهى بلا شك غير صالحة للقيادة أخلاقيًا وإن كانت تملك مقوماتها اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا!!

فالحقيقة التى تكشف عنها ممارسات هذه الدولة وحليفاتها والمؤسسات والشركات التى تسيطر عليها أننا أمام ممارسات تتسم باللاأخلاقية واللاإنسانية؛ فلا مراعاة لحقوق الإنسان الأساسية: حق الحياة والملكية والتعبير، ولا مراعاة لمصالح الشعوب الضعيفة اقتصاديًا، ولا مراعاة لتحقيق العدالة واعطاء الحقوق المغتصبة لأصحابها!!

ولما كانت هذه هى طبيعة "الحال الواقعة" للعولمة؛ فهى إذن ليست "عولمة" بالمعنى ذا الطابع الأخلاقى والإنسانى الذى يروج له

خطابها النظرى ومن ثم فهو خطاب وهمى تنفيه وتنقضه الممارسات القائمة على أرض الواقع.

وهذا هو ما بدأ يدركه منظرو العولمة ودعاتها وخاصة فى دول الجنوب؛ وها هو مفكرنا السيد يسين الذي كان قد بدأ يكتب عن تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها "وحدة الجنس البشرى"، يدرك مؤخرًا أن مشروعه لفهم العالم بعد انهيار الكتلة الاشتراكية بنظامها الشمولى كان متفائلاً أكثر مما ينبغى "لأنه سرعان ما تبين له من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير أننا بصدد معارك كبرى أيدلوچية وسياسية واقتصادية وثقافية من الصعب التنبؤ بنتائجها النهائية لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم"(١).

إن هذا الإدراك المتزايد لطبيعة التناقض بين خطاب العولمة وسلوك دعاتها هو ما سيؤدى حتما إلى رفضها وتجاوزها. ومن ثم

(١) السيد يس : العولمة والطريق الثالث، نشرة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ ، ص١٣

فإننى أميل إلى اعتبار "العولمة" مجرد مرحلة تاريخية مثل مراحل تاريخية كثيرة سابقة. وما أقوله وما أراه ليس بعيداً عن السياق السائد لمناقشة قضية العولمة وتعريفاتها؛ فهناك بالفعل من يعرفون العولمة باعتبارها "حقبة تاريخية محددة أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطاراً نظرياً وهى فى نظرهم تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التى سادت فى الستينات بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك إلى أن انتهى هذا الصراع والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم .. فالعولمة فى نظر أصحاب هذا الرأى هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة مثله مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كأن يقال مثلاً أننا نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.. وهى وفق هذا التعريف يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظاماً سياسياً .."[1].

(١) نفسه ، ص٩٢ – ٩٣

ورغم أن هذا التعريف للعولمة لا يهتم بكونها ظاهرة اجتماعية أو اطاراً نظرياً لفهم طبيعة المرحلة التى يعيشها العالم الآن بما فيها من مضامين اقتصادية وسياسية وثقافية، فإن أصحابه قد أصابوا الهدف حينما أكدوا على أنها مجرد حقبة تاريخية وأن "العولمة" ليست إلا مجرد اصطلاح للدلالة على هذه الحقبة التاريخية التى ستمضى مثل حقب تاريخية سابقة سميت بأسماء عديدة.

وفى اعتقادى أن تفريغ مصطلح "العولمة" من معناه والذى يبدو من خلال التناقض بين ما يقال فى الخطاب النظرى لدعاته، وبين ما يجرى فى الواقع من ممارسات هؤلاء الدعاة ومنفذى سياساته هو الذى سيعجل بانتهاء هذه الحقبة التاريخية التى لم يشهد تاريخ البشرية مثيلاً لها فى تناقض القول مع الفعل وفى اختلاف المفاهيم وازدواجية المعايير، فضلاً عن كل مظاهر الظلم والتعدى على حقوق الآخرين بأشكال متعددة منها الظاهر وكثير منها ملتو لا يفطن له المظلوم إلا بعد حين!!

ثانيًا – طبيعة القوة المسيطرة (الولايات المتحدة الأمريكية) :

إن تحليل الشخصية الأمريكية ومعرفة ما يجرى داخل المجتمع الأمريكى وصورة الأمريكى فى نظر نفسه مسألة فى غاية الأهمية إذا ما أردنا أن نقرأ المستقبل القادم للبشرية فى عصر العولمة وما بعد العولمة.

إن أمريكا كما هو معروف قامت على أكتاف المهاجرين – الغزاة من مختلف الجنسيات الأوربية: إنجليز وألمان وفرنسيين وأيرلنديين وإيطاليين وروس ثم اختلطت هذه الجنسيات بالطبع بأهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر الذى حدثت لهم أكبر حركة تطهير عرقى شهده العالم ومع ذلك بقى منهم من بقى واختلطت كل هذه التركيبة السكانية بمهاجرين من أصول غير أوربية من أسيويين وأفارقة وزنوج وعرب ويهود. إن كل هذه الجنسيات من مختلف الأعراق جرى صهرها عبر هيمنة الثقافة الأنجلو الأمريكية وفرضها على الجميع. إن «الأمركة» على حد تعبير أحدهم – لم تكن عملية صهر بمعنى التطريز وإنما بمعنى السبك. فالمجتمع الأمريكى لم يكن يُنظر إليه على أساس تشكله من أجزاء جرى

تطريزها وإنما من ناتج صهر كصهر خام الذهب لتحويله إلى سبيكة وفى نظر صاحبنا فإن «الأمركة» لم تكن تعنى تطهير الأقليات العرقية ، بل تطهير الأقليات من عرقيتها[1].

وعقب الفراغ من عملية الصهر أو التطهير فلتسمها ما تشاء تشكلت دولة أمريكا على أساس من إعلان الاستقلال الأمريكى وأصبح چورچ واشنطن أول رئيس للجمهورية فيها ومنذ ذلك التاريخ البعيد والأمريكيون يعتقدون أنهم ابتكروا أعظم بلد وأعظم دولة عرفها التاريخ الإنسانى ، بل لقد اعتبر المستوطنون الأوائل – كما قال المفكر الأمريكى الشهير امرسون – أن بلدهم هو المخلوق الأخير وأعظم صدقة تصدق بها الرب على العالم! ولم يمضى ١٩٠ عامًا على تأسيس أمريكًا حتى قال الرئيس كنيدى: إن الأمريكيين هم الحراس على معاقل الحرية فى العالم[2]! ومن هذا وذاك تتكشف أبعاد رؤية الأمريكيين لأنفسهم بأنهم هم الأجدر بقيادة العالم.

---

(١) انظر : رضا هلال ، تفكيك أمريكا، ضمن منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص٢٦

(٢) نقلاً عن : نفس المرجع السابق ، ص٣٢

ومن ثم فقد كانوا دائمًا ينتظرون الفرصة تلو الأخرى لإثبات أحقيتهم فى ذلك حتى نجح چورچ بوش فى صك مصطلح النظام العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ومن ثم دشن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إن لم يكن عن رضا فبالإذعان والتسليم وإن لم يكن بالاثنين، فليكن بفرض ذلك بقوة السلاح وبفرض العقوبات وعزل الحكام وعزل الدول وفرض الحصار عليها ... إلخ.

والآن لنتساءل عن صورة هذا السيد للعالم المدعو أمريكا، ما هى الصورة الحقيقية لأمريكا من الداخل!! وما هى معالم الشخصية الأمريكية؟!

لقد وجه هذا السؤال الأخير لمديرة مكتب الإحصاء الأمريكى فى وزارة التجارة الأمريكية فقالت: إنه لا يوجد مثل هذا الشخص الذى يمثل الصورة النموذجية للشخص الأمريكى !! ولديها كل الحق؛ فسكان أمريكا كما أشرنا آنفًا يتسمون بأقصى قدر من التنوع العرقى؛ لقد أظهر إحصاء ظهر ١٩٩٧م الكثير من الدلالات؛ فالأمريكيون قد بلغ عددهم فى ذلك العام ٢٦٧ مليون شخص،

بلغت نسبة السكان البيض بينهم ٧٣٪، بينما بلغت نسبة السود ١٣٪ أما أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر فقد بلغت نسبتهم واحد فى المائة بينما بلغ نسبة السكان الأسيويين ٤٪ ، أما الهيسبانيين فقد بلغت نسبتهم ١١٪ [١].

ومع أن هذا العدد من السكان إجمالا يبلغ أقل من خمس سكان دولة مثل الصين، فإن إجمالى الناتج القومى لهم بلغ فى ذلك العام أكثر من ضعف إجمالى الناتج القومى للصين. ورغم ذلك فإن الميزان التجارى للولايات المتحدة عام ١٩٩٦ كان مصابًا بالعجز التجارى مع اليابان والصين وكندا والمكسيك وألمانيا، وبلغت نسبة من عدوا تحت خط الفقر فيها حوالى ٣٦,٥ مليون من عدد سكانها!! كما بلغت نسبة البطالة حوالى ٥,٥٪، كما بلغت نسبة الجريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان حوالى ٥٠٧٨ جريمة سواء كانت جرائم عنف أو جرائم الممتلكات[٢].

---

(١) هذا الإحصاء نقلاً عن نفس المرجع السابق ، ص٣٨

(٢) نقلاً عن : نفس المرجع ، ص٤٠ - ٤٣

ومما له دلالة أخلاقية واضحة عن طبيعة المجتمع الأمريكى متعدد الأعراق والأجناس، تلك الدراسة التى أعدتها جامعة ثاوث كارولينا عام ١٩٩٣م عن اغتصاب النساء بالولايات المتحدة، حيث تبين أنه قد اغتصب فى هذا العام وحده ١٢,١مليون امرأة بالغة. وفى مسح أجرى على ٤ آلاف امرأة منهم تبين أن ٢٩٪ منهن قد اغتصبن من الجيران والأقارب والأصدقاء وأن ١٦٪ منهن فقط أبلغن البوليس بينما خشيت ٦٩٪ منهم الإبلاغ خوفًا من التأ نيب . كما اتضح أن التحرش الجنسى أصبح مشكلة تواجه النساء حتى فى مكان العمل وأن الرجال والأولاد والبنات أصبحوا أيضًا من ضحايا التحرش الجنسى حيث ثبت إن بين كل ١٠ تلاميذ تعرض منهم ٨ للتحرش الجنسى[١].

أما أطرف استطلاع للرأى فقد جرى على يد مجلة نيوزويك عام ١٩٩٥م حول نظرة الأمريكيين لبلدهم حيث سئلوا عن التغيرات التى حدثت للشخصية الأمريكية خلال العشرين سنة السابقة فكانت إجابة معظمهم ترى أن الشخصية الأمريكية تغيرت للأسوأ

---

(١) نقلاً عن : نفس المرجع ص٤٤

علمًا بأن الاستطلاع جرى على عينات من الأمريكيين الزنوج والبيض والهيسبانيين! وحينما سئلوا: هل ستظل أمريكا أمة واحدة بعد ١٠٠ سنة ؟ جاءت إجابة أغلبية السود بالنفى، بينما جاءت إجابة أغلبية البيض والهيسبانيون بالإيجاب[١] وهذا يدل على مدى تطلع السود إلى تفكك هذه الأمة ومدى ما يعانونه من ظلم واضطهاد على يد العنصرين العرقيين الآخرين! ومما يزيد من توضيح تناقض الشخصية الأمريكية أنه حينما أجرى استطلاع للرأى حول نموذج الشخصية الأمريكية جاءت إجابة الأغلبية فى صالح لاعب كرة السلة مايكل جوردون !! وللقارىء العزيز أن يحكم على مستقبل مجتمع مثل هذا!!

أما عن الحلم الأمريكى الذى تتزيا به أمريكا ويسعى إليه الساعون إلى الرفاهية والرخاء، فقد تفاوت احساس الأمريكيين به حسب ما وصلوا إليه من تحقيق لطموحاتهم ؛ فإذا كان بيل كلنتون قد قال معبرًا عنه : إنه حلم بسيط ومؤثر .. إذا عملت بجد وفق القواعد المرعية فإنك يجب أن تحصل على فرصة أن تصل إلى

(١) انظر : نفسه ، ص٤٨ - ٤٩

أقصى مدى!، فإن مالكولم إكس قد قال : أنا لا أرى أى حلم أمريكى، أنا أرى كابوسًا أمريكيًا[١].

وإذا كان رجال السياسة قد عبروا عن الطموح التوسعى المجنون للاحتكارية الأمريكية ؛ حينما قال تيودور روزفلت: «أمركة» العالم هى مصير وقدر أمتنا ، وقال السيناتور البرت بيفريدج : نحن أنجلو ساكسون ويتعين علينا أن نلتزم بما يفرضه علينا دمنا ونحتل أسواقًا جديدة بل وأراض جديدة إذا لزم الأمر»[٢]، أقول إذا كان رجال السياسة قد عبروا عن هذا الطموح الذى نشهد مدى تحققه هذه الأيام، فإن إريك فروم عالم النفس الأميركى الشهير يقول : «نحن كبشر ليست لنا أهداف سوى أن ننتج أكثر وأكثر. إرادتنا غير موجهة إلى شىء. بل لا إرادة لنا لكى نريد . نحن يتهددنا خطر الفناء بسلاح نووى، وخطر الموت بفعل السلبية التى غرستها فينا الحياة السلبية نتيجة ابتعادنا عن مسئولية اتخاذ القرار»[٣] وها هو أيضًا عالم نفس أمريكى آخر يدعى سيمور

(١) نفسه ، ص٥١ .

(٢) نقلاً عن : شوقى جلال : العقل الأميركى يفكر ، دار سينا للنشر بالقاهرة، ١٩٩٧م، ص٦٨-٦٩.

(٣) نقلاً عن : نفس المرجع السابق ، ص١٨٧ .

هاليك يقول بعد دراسته حال الشباب الأمريكى الرافض فى أمريكا: « لعل أهم عامل ضاغط غير مباشر ولكنه حقيقى على حيوات الطلاب هو الحياة فى مجتمع الوفرة الذى فشل فى الاعتراف بضرورة تحديد أهداف للحياة ذات معنى وغير مادية»[١].

وبالطبع فإن ما يقوله علماء النفس الأمريكيين يعد خير تعبير عن حالة مجتمع يقوم على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية المادية لأبنائه دون أن يعنى أدنى عناية بأى غايات أخلاقية ودينية للوجود الإنسانى. وليس أدل على ذلك التردى الأخلاقى والاستغراق فى إشباع لذات الجسد ممثلة فى لذات البطن والفرج من ذلك الإفتتان المجنون للأمريكيين بالجنس لدرجة اعتباره رمز الحرية والتحرر، بل رمز الحلم الأمريكى ؛ لقد قال مؤلفو كتاب «الجنس فى أمريكا»: «إن الجنس هو أقصى تعبير عن الحلم الأمريكى فى الحرية والتحرر والحراك، وأن الأمريكيين يتعاملون مع الجنس فى الحياة على أنه ما يؤخذ دون نقاش ويسعون وراءه حتى لا يفوتهم ، وينفتحون له حتى يمتلئوا به..»[٢]. إنه إذن مجتمع شهوانى إلى

(١) نفسه .

(٢) نقلاً عن : رضا هلال : نفس المراجع السابق ، ص١٤٤ .

أبعد مدى ممكن فرمز قوته الإنتاج الاقتصادى والعسكرى ورمز تحرره وحريته الجنس لدرجة أنه لم يعد يجدى لديهن الزواج ولا حتى ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج ، بل اتجهوا إلى ممارسة الشذوذ الجنسى حتى بلغت نسبة ممارسته لديهم ١٠٠٪[١]!!

إن مجتمعًا هذا حاله لا بد أن ينهار من الداخل ؛ فالعقيدة الأمريكية والثقافة الأمريكية تعانيان أزمة حقيقية ؛ فقد انطوى الحلم الأمريكى فى الحرية على ازدواجية أخلاقية وسياسية منذ أن تأسست الدولة: ازدواجية الأبيض والأسود . والبوتقة التى صهرت داخلها الإثنيات والتعددية الثقافية لم تعد بوتقة تصهر، بل بدت التعددية والإثنية واضحة سافرة من جديد مع ورود إحصاءات تشير إلى أن النمو السكانى والهجرة لم يعد فى صالح البيض ، وبروز الصراع بين المال والسياسة ، وبين أتباع الديانات المختلفة ، وبين المتدينين وغير المتدينيين ، وبين من يملكون ومن لا يملكون ، بين مطالب الرجال ومطالب النساء، بين مطالب الأسوياء منهم ، ومطالب الشاذين . وباختصار فإن تفكيك أمريكا على حد تعبير

(١) انظر : نفسه ، ص١٤٥ .

رضا هلال يكشف عن أن القرن الأمريكى إلى أفول بالرغم من أن العالم يعيش الآن ما يسمى باللحظة الأمريكية ؛ فتفكك العقيدة الأمريكية ودخول الأمريكيين فيما بينهم حربًا ثقافية - عرقية جنسية يشى بتحول الحلم الأمريكى إلى كابوس أمريكى وينذر بأفول القرن الأمريكى[1].

وإذا كان ما سبق من عوامل ثقافية واجتماعية وجنسية وأخلاقية تنذر بأفول أمريكا، فإن الحال نفسه يتعلق بعناصر القوة الأمريكية أعنى القوة العسكرية والاقتصادية . وقد لخص المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل بول كينيدى معضلة القوة الأمريكية بشقيها الاقتصادى والعسكرى بقوله فى كتابه «صعود وأفول القوى العظمى» إن الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ ابتداء بالامبراطورية الرومانية وانتهاء بالإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية سقطت تحت وطأة الكلفة الإقتصادية العالية لإنفاقها العسكرى وحذر من أن تلقى الإمبراطورية الأمريكية نفس المصير . ويؤكد كينيدى تحذيره فى كتابه الأخير «الاستعداد للقرن الحادى

(١) نفسه ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

والعشرين» قائلاً أن المكانة الدولية لأمريكا بسبب قوتها العسكرية كانت وراء تخصيص ٣٠٠ مليار دولار سنويًا للنفقات الدفاعية وقد تسبب زيادة الإنفاق العسكرى فى إبطاء معدلات نمو الإقتصاد الأمريكى بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مما ترتب عليه زيادة الديون الخارجية وعجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وتراجع الاقتصاد الصناعى لمصلحة اقتصاد الخدمات[١] .

أما احتمالات الإصلاح لهذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فإن كينيدى يرى أنه حتى لو توافر حافز الإصلاح فلن تكون هناك استجابة منسقة من الولايات المتحدة إلا إذا أدركت القيادة السياسية خاصة الرئيس الأمريكى التهديدات الكبرى التى تواجه البلاد وكانت لديها القدرة والشجاعة لتعبئة الرأى العام ليقبل التغيرات التى سيجدها كثيرون غير مريحة . وهذا يتطلب بالتالى قيادة تختلف تمامًا عن ذلك النوع من القيادات التى تظهر فى البيت الأبيض الآن سواء اهتمت بالعجز الداخلى أو سكان العالم أو قضايا البيئة[٢].

(١) نفسه ، ص ٩١ – ٩٢ .

(٢) نفسه ، ص٩٤ .

والحقيقة أن ما رآه العالم على شاشات التليفزيون يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، يوم الانفجارات التى ضربت رموز الهيمنة والعزة الأمريكية ؛ برج التجارة العالمى، البنتاجون ، حيث الرئيس الأمريكى مذعوراً لا تكاد تحمله ساقيه وطائرته تجوب سماء الولايات المتحدة بحثًا عن مكان آمن ينزل فيه لهو خير دليل على ضعف مؤسسة الرئاسة وما تفرزه الانتخابات الأمريكية من قيادات هشة رغم فخامة الظاهر والطنطنة الدعائية الفارغة!

إن هذا الحدث بالذات قضى فى واقع الأمر على البقية الباقية من الحلم الأمريكى رغم كل ما تفعله القيادة الأمريكية لتحسين الصورة ولفرض الهيمنة بضرب أفغانستان ومساندة إسرائيل بشكل سافر فى ضربتها الهمجية للفلسطينيين وإعادة احتلال أراضيهم المحررة، فهذا الحدث - الذى لا تزال الكتابات تترى لكشف أبعاده - قد كشف عن هشاشة النظام العسكرى والأمنى الأمريكى ، كما كان من نتائجه القضاء على الديمقراطية التى تتغنى بها أمريكا؛ فقد سنت قوانين طوارئ قضت على الحريات العامة فى أمريكا وأعطت الرئاسة الأمريكية سلطات مطلقة على

حد تعبير تيرى ميسان الذى كتب كتاباً بعنوان «الخدعة المخيفة» رفض فيه قبول النظريات والتفسيرات التى أعلنتها جهات التحقيق الأمريكية بشأن تلك الأحداث لما تضمنته من غموض وتناقضات ، وأكد على أن ثمة مؤامرات داخلية ومحاولة انقلابية من داخل الإدارة الأمريكية نفسها استهدفت استيلاء مجموعة معينة على السلطة ، وتساءل الكاتب: هل يمكن أن يتصور أحد أن القوات العسكرية الأمريكية لم تقم بأى إجراء لوقف الهجوم؟! وهل يمكن للمرء أن يقتنع بأن النظام الإدارى العسكرى الأمريكى لم يكن قادراً على تحديد مكان طائرة بوينج موجودة فى منطقة لا تتجاوز مساحتها بضع عشرات من الكيلو مترات وأن طائرة مدنية ضخمة يمكن أن تخدع مقاتلتين إف ١٦ أرسلتا لاقتفاء أثرها[١]؟!! إن تلك وغيرها تساؤلات آثارها تييرى ميسان وتبرهن فيما يتعلق بتلك الحادثة الفريدة أن ثمة خللاً فى النظام الدفاعى الأمريكى، وأن ثمة خللاً فى النظام الأمنى والمخابراتى والقضائى الأمريكى وأن

---

(١) انظر: Thierry Meyssan : 11 Septembre 2001 - L'Eff Royable Imposure.

عرض وتلخيص ليلى حافظ، صحيفة الأهرام اليومية ، ٢٣ مارس ٢٠٠٢م ص٧ .

مؤمرات كثيرة تحاك لسيطرة أفراد بعينهم على مؤسسة الرئاسة والتصرف بالرئيس ومعاونيه كما يشاؤون ، كما أن مؤسسة الرئاسة نفسها قد استغلت الموقف وأصدرت من القوانين ما يجعلها الحاكم بأمره فى الأمريكيين بعد تقييد حرياتهم الشخصية بالكثير من التشريعات والقوانين!!

على أى الأحوال فإن الكثير من الأمريكيين يدركون حقيقة انهيار أمريكا داخليًا قبل مواجهتها للتحديات والمنافسة الخارجية ؛ فهذه هى شهادة بيل كلينتون صاحب الفخار بالحلم الأمريكى الذى قال فى خطاب ترشيحه للرئاسة: «أعرف أن منافستنا فى المستقبل ستكون مع ألمانيا وبقية أوربا واليابان وبقية بلدان آسيا . وأعرف أننا بصدد أن نخسر زعامة أمريكا للعالم لأننا نخسر الحلم الأمريكى هنا فى الداخل»[1] .

أما نعوم شومسكى الفيلسوف الأمريكى المعاصر فيقول أن ثمة خللاً واضحًا فى النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؛ فالنظام اقتصاديًا مثلث القطبية (اليابان وألمانيا والولايات المتحدة) أما عسكريًا فيبدو أحادى القطبية (الولايات المتحدة) والقوة

(١) نقلاً عن شوقى جلال : نفس المرجع السابق ، ص١٢ .

العسكرية دون قاعدة اقتصادية تدعمها كارثة[١] . إن تشومسكى يرى إذن أن مصير ذلك النظام الأمريكى الكونى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو الانحطاط والانهيار ؛ فالتفوق العسكرى الحاسم للولايات المتحدة يرافقه انهيار فى قدرتها الاقتصادية مقارنة بألمانيا واليابان.

ويوافقه فى ذلك شاهدنا الثالث ديفيد ان لوتوارك الذى قال فى كتابه «الحلم الأمريكى المهدد» إن أمريكا يمكن أن تتحول إلى دولة من العالم الثالث مع اقتراب عام ٢٠٢٠ وأن بعض التقديرات المتفائلة تزيد عشرة أعوام أو خمسة عشر عامًا[٢] . وبالطبع فإن مؤشرات اقتصادية واجتماعية تؤيد هذا الكلام من واقع الاحصاءات الأمريكية نفسها عن متوسط الدخل ومعدلات الفقر والبطالة فى المجتمع الأمريكى .

---

(١) Noum Chomsky : What Uncle Sam Realy wants, Berkeley - California Odonian press 1992, p. 96.

نقلاً عن : رضا هلال : نفس المرجع السابق ، ٩١ .

(٢) نقلاً عن : رضا هلال ، نفس المرجع ، ص٩٥ .

إذن لا شك أن ثمة مؤشرات عديدة تشير إلى أن هذا الكيان الضخم الذى يطلق عليه الولايات المتحدة الأمريكية تتضافر داخله عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية مؤذنة بصراعات وتفاعلات مرعبة قد تؤدى به وترشحه للسقوط من عليائه بعد أن بلغ الذروة التى لا بد من التهاوى بعدها بفعل تلك العوامل الداخلية ، وبفعل التحديات الخارجية كذلك .

ثالثًا : طبيعة القوى الخارجية المنافسة :

تتفاوت تنبؤات المؤرخين وفلاسفة التاريخ حول من يقود التحدى الحضارى المناوئ للحضارة الغربية والهيمنة الأمريكية وخاصة بعد أن انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتى . والحقيقة أنه رغم هذا التفاوت فى الرؤى والمنطلقات فإن ثمة ما يشير إلى نوع من الاتفاق بين الجميع غربيين وشرقيين ، مؤرخين وفلاسفة تاريخ إلى أن التحدى الأعظم الذى سيكون بارزًا فى حوالى ثلث هذا القرن الحادى والعشرين إنما هو من نصيب آسيا بقيادة الصين وخاصة إذا ما نجحت القوتان الأعظم فى آسيا : الصين واليابان أن يصلا إلى تفاهم مشترك وإزالة أسباب العداء أو انعدام الثقة الذى ولدته من قبل صراعات تاريخية !

ورغم أن البعض كتوينبى[١] وهنتنتجتون[٢] وفوللر وغيرهم يرشحون الحضارة الإسلامية أو الإسلام للتنافس مع الصين وأسيا على هذا التحدى للحضارة الغربية ، إلا أن هذا التحدى من قِبل الإسلام والمسلمون فى العالم لن يحدث فى المدى المنظور أو فى المستقبل القريب . وقد لخص فوللر أسباب ذلك بقوله : « إن العمل الموحد المحتمل من قبل الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية وليس مرجحًا أن يكون على أساس منهجى منتظم . فإن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متباينة بما يكفى للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا فى ظل ما يرونه أنه أشد التحديات خطرًا »[٣].

---

(١) راجع ما كتبه توينبى عن الحضارة الإسلامية وحديثة عن مستقبل الحضارات فى الجزء الثالث من : مختصر دراسة للتاريخ ، ترجمة فؤاد شبل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ١٩٦٥ - ١٩٦٦م ، ص٣٠٧ - ٣١٥ .

(٢) راجع كتاب : Huntington, Samuel: The clash of civilization, foreign affairs, 1993.

(٣) جراهام إى فوللر وأيان أو . ليسر : الإسلام والغرب، ترجمة شوقى جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٧م ، ص١٣٢ .

وعلى ذلك فالقوى المرشحة للتحدى الحقيقى مع الهيمنة الأمريكية القائدة للنظام العالمى الكوكبى، إنما هى القوتان الأسيويتان الأهم : الصين واليابان؛ «فالصين مهيأة إذا ما سارت الأمور رخاء كما هى الآن لكى تصبح حوالى العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومى فى العالم»[1]. والحقيقة التى يؤكدها المحللون الاقتصاديون الغربيون «أنه على الرغم من المشكلات لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة فى الإصلاح الاقتصادى.. وهى تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أى إنسان»[2] . ويؤمن بهذه التوقعات ذاتها عدد لا بأس به من الصحافيين والأكاديميين وعلماء المستقبليات الذين يرون أن الصين تحظى بمستقبل على المدى البعيد أسطع من الصورة التى يتصورها الرسميون المتفائلون فى بكين ذاتها. وهم يؤكدون أن ما يجرى فى آسيا بقيادة الصين بعد تحديثها هو أهم تطور فى عالم

---

(١) دانييل بورشتاين وارنيه دى كيزا : التنين الأكبر - الصين فى القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة (٢٧١) ، الكويت ٢٠٠١م، ص ٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠٣ .

اليوم؛ وأنها أى الصين ستصبح الإقليم المهيمن على العالم : اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وهى مرشحة فى نظرهم بعدد سكانها وشبكات الأعمال الصينية عبر البحار لأن تطغى على اليابان وتظهر باعتبارها القوة الاقتصادية الأكثر دينامية فى العالم[١] .

والحقيقة أن هذه التوقعات المتفائلة بالنسبة للصين ومستقبلها أمامها عوائق عديدة يدركها المضاربون بهبوط الصين[٢] ، لكن هذه العوائق لا يمكن أن تطمس حقائق الوضع القائم فى الصين ؛ فهناك إقبال من قبل الشعب والحكومات المتعاقبة على مواصلة الإصلاح الاقتصادى والسياسى؛ فالمناطق الحرة تتزايد فى الصين والتحديث يطال كل مجالات الحياة وخاصة فى المجال الاقتصادى والنمو آخذ فى ازدياد مطرد لا يتنازل فيه الصينيون عن رقم ١٠٪ سنويًا. وقد أكد الإقتصاديون أن «الصين أمامها حتى عشرينيات القرن الواحد والعشرين لكى تكون ندا للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلى»[٣]. والحقيقة التى يستند عليها هؤلاء أن النمو المفعم

---

(١) نفسه .

(٢) انظر حجج هؤلاء فى : نفس المرجع السابق ، ص٢٠٨ – ٢١٣ .

(٣) نفسه ، ص ٢٠٤ .

حيوية وقوة، ذلك النمو الذى ينقل أمة من وضع متخلف إلى أمة حديثة على مدى جيل واحد ليس مجرد استثناء يابانى؛ فالملاحظ أن بلدان شرق آسيا ابتداء من سنغافورة إلى سول برزت فى صورة من ينفث ناراً فى معدلات نمو إجمالى الناتج المحلى والإنتاجية والمدخرات ومعدلات الاستثمار - على حد تعبير مؤلفى التنين الأكبر[1].

وبالطبع فإن الإحصاءات بالنسبة للصين تشير إلى تأكيد هذه الحقيقة؛ فإجمالى الأصول فى الصين مسألة مثيرة للإنتباه ؛ إذ بها أضخم قوة عمل فى العالم ، قادرة على العمل بأجور متدنية وتألف العمل الجماعى الشاق دون شكوى أو تذمر ، والجامعات تخرج سنويًا عشرات الآلاف من المهندسين ذوى المهارات العالية بالمقاييس العالمية وهم متخصصون فى مجالات حاسمة لتطوير صناعات التكنولوجية العالمية. كما أن الصين لديها موارد طبيعية غنية وشديدة التنوع والوفرة مما يمكن أن تحسد عليه من جيرانها الآسيويين أنفسهم . أما سكان الصين أنفسهم فقد اعتادوا العمل بحماس شديد مع تحملهم لصعاب ومشقات لا قبل لغيرهم

(١) نفسه ، ص ٢٠٦ .

بتحملها. وتوجد فى الصين سلطة سياسية مركزية يمكنها إذا شاءت أن تجعل الأمة ترصد كل جهدها للبناء الاقتصادى متحررة من التشريعات البيئية المفروضة قسرًا ومن الأعباء الضريبية وغير ذلك من قيود البيروقراطية . كما أن الشركات الإستثمارية الكبرى فى العالم تتنافس على العمل فى الصين . أما الثقافة الصينية فهى من أجدر الثقافات على ظهر الأرض التى تتوافر لها خاصية الإستمرارية والدوام وتتصف بالروح العملية والمادية والتنظيم الذاتى والقدرة على التكيف[1] .

إن دارسى الصين المعاصرة يؤكدون تمامًا على أن الصينيين المعاصرين قادرون على التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من خلفيتهم التاريخية العريقة ومن سمات شخصيتهم القومية التى لا ترى أى تناقض بين التمسك بالتقاليد الكونفوشية القديمة التى يؤمنون بها وبين امتلاك كل عوامل ثقافة الحداثة والتحديث الغربية المعاصرة؛ إن الشعب الصينى الحديث يتميز بالوعى الإيجابى وبالقدرة على امتلاك شبكة جديدة من معانى الثقافة الحديثة وبناء فكر قومى معاصر يستقبل بإيجابية طرفى المعادلة": الثقافة الصينية التقليدية

(١) انظر : نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

والثقافة الأجنبية الحديثة، وهو قادر على تنقية ثقافته التقليدية من الخزعبلات والخرافات التى تعيق التحديث وصنع التقدم[1].

وإذا كانت تلك مجرد لمحات لما يجرى داخل الصين (التنين الأكبر) من تحديث منظم يتجه حتمًا نحو تقدم مذهل يتيح للصينيين بما يمتلكونه من قدرة ذاتية على نفض الغبار عن عناصر ثقافتهم التقليدية الإيجابية الدافعة إلى الأمام متوافقة مع قدرتهم على امتلاك العناصر الإيجابية من الثقافة الغربية المعاصرة وتجاوز الاثنان معًا لصنع صين جديدة مبشرة ومرشحة لقيادة دورة حضارية جديدة للبشرية أو على الأقل مرشحة للمنافسة على هذه القيادة مع أى قوى أخرى فى هذا العالم .

أقول إذا كان ذلك هو ما يجرى فى الصين ، فما يجرى فى اليابان رغم اختلاف الظروف والسياسات والأهداف إنما يتجه فى نفس المسار ، مسار امتلاك عناصر القوة والتحدى؛ فلم يعد أحد يمارى فى أن اليابان هى القوة الإقتصادية الثانية فى العالم بعد

(١) انظر : ووبن : الصينيون المعاصرون، جـ ١ ، جـ ٢ ، ترجمة عبد العزيز حمدى، سلسلة عالم المعرفة (٢١٠-٢١١) يوليو - يوليو ١٩٩٦م . من الجزء الأول (ص٢٩٠-٣٠٠)، من الجزء الثانى (ص٢٩٤-٢٩٩).

الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها نجحت بعد قرن وربع القرن من بداية عصر الميجى(*) (عصر التحديث) أن تصبح نداً للغرب. لقد أصبحت تمثل مع أوربا وأمريكا الشمالية الكتل الثلاث الاقتصادية الرئيسية فى العالم . تلك الكتل التى هيمنت - ولا تزال - على الاستثمارات العالمية سواء كمنشأ تصدر عنه الاستثمارات أو مستقر تتوجه إليه هذه الاستثمارات. والطريف أنه بينما تتدفق الاستثمارات بكثافة عالية بين أمريكا وأوربا، فإن اليابان بقيت مصدراً صافياً للاستثمار الأجنبى المباشر إلى هاتين المنطقتين فى الإحصاء الذى جرى عام ١٩٩٦م(١) .

ولعل هذا الارتباط الاقتصادى بين الاقتصاد اليابانى والاقتصادين الأوربى والأمريكى، فضلاً عن الحماية العسكرية الأمريكية لليابان والدستور اليابانى ذا الأصل والطابع الأمريكى

(*) حركة ميجى الإصلاحية نسبة إلى فترة حكم ميجى الذى حكم اليابان من ١٨٦٨ حتى ١٩١٢م وهى حركة إصلاحية بدأت بها اليابان عهداً جديداً من التحديث التكنولوجى وبناء الدولة الحديثة.

(١) انظر : بول هيرست وجراهام طومبسون : ما العولمة - الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (٢٧٣)، الكويت - سبتمبر ٢٠٠١م، ص١٠٧، ص١٧٦.

هو ما يجعل البعض لا يتصور مطلقًا إمكان أن تنفصل اليابان عن عجلة الهيمنة الأمريكية أو عن عجلة الحضارة الغربية عمومًا.

والحقيقة هى أنه على الرغم من أن اليابان قد درجت على تأييد الأهداف الأمريكية حتى لو كانت تتعارض مع المصالح اليابانية، إلا أن اليابانيين يدركون جيدًا كما تدرك ذلك معهم غالبية الأمم ما عدا الأمريكيين أن اليابان لا تفعل ذلك إلا تحت وطأة كونها محمية عسكرية أمريكية[1] .

ولعل الحقيقة التى تبدو الآن واضحة وربما تبدو فى المستقبل أكثر وضوحًا هى أن اليابان قادرة على تغيير اتجاهها التاريخى وقتما يشاء أهلها؛ فقد غيروا اتجاههم مرتين ونجحوا فى ذلك نجاحًا مبهرًا؛ فقد غيرت اليابان اتجاهها لأول مرة مع عصر الإحياء الميجى منذ عام ١٨٦٨م حيث بنت نفسها كدولة صناعية حديثة، وغيرت اتجاهها مرة أخرى بعد الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م فتبنت نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا على الطريقة الأمريكية . وفى المرتين كانت النتائج واضحة وملموسة؛ فقد أقام

(١) انظر : باتريك سميث : اليابان - رؤية جديدة ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٨)، الكويت - أبريل ٢٠٠١م ، ص ٢٧ .

الميجى فى اليابان مصانع الصلب وترسانات السفن ومصانع الأقطان والسكك الحديدية إلخ . كما جلب الأمريكيون معهم بعد الحرب العالمية لليابانيين حق الاقتراع وتحرير المرأة وحرية القول وتحول فقراء الريف ملاكًا[1]. وتقبل اليابانيون الهدية رغم الصدمة الشديدة عقب الهزيمة وقبول الأمر الواقع، ونجحوا فى أن يتكيفوا مع هذا الواقع الجديد وينشئوا نظامهم السياسى الديمقراطى وينافسوا سياسيًا واقتصاديًا أوربا وأمريكا معًا.

واليوم يعيش اليابانيون حالة من القلق والترقب حيث تجرى داخلهم حالة جديدة من التغيير حيث يشعرون أن عليهم أن يحققوا طموحًا جديدًا وأن يتخذوا قراراتهم لأنفسهم بعيدًا عن أى ضغوط رغم كل ما يدركونه من تعقيدات وارتباطات وقيود تعوق ذلك.

إن اليابانيين إن نسوا ، لن ينسوا أبدًا ما قاله الجنرال ماك آرثر أمام مجلس الشيوخ الأمريكى بعد عودته من مهمته العسكرية فى اليابان عام ١٩٥١م . لقد قال هذا الجنرال : إنه بمقاييس المدنية الحديثة فإن اليابانيين أشبه بصبى فى الثانية عشرة من

(١) انظر : نفس المرجع ، ص ٨ .

عمره مقارنة بتطورنا نحن حيث نحن فى الخامسة والأربعين!! إن التركة الأمريكية فى اليابان ثقيلة ومركبة أبرز كلام ماك أرثر أسوأ ما فيها وهو أن اليابانيين كائنات هامشية وثانوية بالنسبة للأمريكيين. والطريف أن هذا التصور عن اليابانيين كرره خروتشوف الذى قال عنهم عام ١٩٥٨م أنهم ليس لديهم ما يقدمونه إلا الزلازل والبراكين ، كما جاراه الجنرال ديجول الذى قال بعد زيارة رئيس وزراء اليابان لفرنسا أن اليابانيين أمة من بائعى الترانزستور[١].

وبالطبع فإن هذه الصورة عن اليابانيين فى المنظور الغربى قد تغيرت إلى حد ما بفعل التحدى اليابانى الذى جعل منهم أمة متقدمة صاحبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم وإحدى القوى الرئيسية الثلاثة فيه . ومع ذلك فلا يزال الأمريكيون يغالطون أنفسهم ويتصورون أن اليابانيين لا يزالون «لا يريدون شيئًا إلا أن يكونوا مثلهم» ، وهم فى ذلك يتجاهلون - كما هو شأنهم دائمًا - التاريخ فلم يروا أن اليابان وهى أكثر حضارات العالم - كما يرى سميث - قدرة على التعلم ويمكن أن تستوعب أى شىء وتظل دائمًا

(١) انظر : نفس المرجع السابق ، ص٣٩٤ .

هى اليابان، فلا شىء تستورده اليابان من الخارج - لا عيدان الطعام ولا القانون الدستورى - يبقى على حاله بعد أن تستوعبه ؛ فقبل ألف سنة من مجىء الأمريكيين إلى اليابان كان اليابانيون مغمورين فى ثقافة الصين وحضارتها ومع ذلك لم يتحولوا قط ليصيروا صينيين[1].

ولذلك فإن الحقيقة التى اكتشفها سميث فى كتابه عن «اليابان» هى أن اليابانيين بعد أن تمكنوا من اللحاق بالغرب أصبح عليهم أن يثبتوا أنفسهم بالكشف عن هويتهم المستقلة . وأن الغرب لم يعد يمسك بالمرآة التى يرى اليابانيون فيها أنفسهم وإنما أصبحت المرآة بيد اليابانيين ليروا أنفسهم فيها[2]!

وكل هذا يعنى ببساطة أن اليابان بعد أن استقرت على طريق التقدم والاستقرار السياسى والاقتصادى لم تعد فى حاجة إلى هذه الهيمنة الأمريكية المفروضة عليها منذ عدة عقود كما لم تعد المقاييس الحضارية الغربية مقاييسًا مطلقة للتقدم بالنسبة لها . ولذا فحلم اليابان بالاستقلال الكامل عن هذه الهيمنة الأمريكية آت

(١) نفسه ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٢) نفسه ، ٤٢٢ .

آت ليتحقق ذات يوم . إن هذا الحلم كامن فى أعماق اليابانيين وينتظر الفرصة للطفو على السطح . ولعل حقيقة العلاقة بين أمريكا واليابان تتضح من قراءة دلالات حادث واحد مثل حادث اغتصاب التلميذة اليابانية ذات الاثنى عشر ربيعًا على يد جندى أمريكى فى عام ١٩٩٥م حيث قامت مظاهرات الاحتجاج العارمة ورفض على أثرها عمدة أوكيناوا التوقيع على عقود إيجار أراضى تحتلها القوات الأمريكية مما جعل رئيس الوزراء اليابانى يوقع بدلاً منه ولإسكات المتظاهرين أعلنت المحكمة العليا اليابانية حكمًا لها واجب النفاذ بأنه إذا كان الأمر يخص القواعد الأمريكية فإن المواطنين اليابانيين ليست لهم حقوق ملكية!!

وبالطبع فإن هذا الحكم جاء بناءً على نص للدستور اليابانى القائم حاليًا. ولكن هل يعنى هذا أن الغضب اليابانى ثأرًا للكرامة المهانة قد انتهى؟! الحقيقة أن المستقبل يحمل فى طياته – كما أشرنا آنفًا – الكثير بالنسبة للرغبة اليابانية الدفينة فى الاستقلال الكامل عن النفوذ الأمريكى، والإقتراب شيئًا فشيئًا من محيطها الحضارى التقليدى وهو آسيا والشرق!

رابعًا : نقض « العولمة » وضرورة الانتقال إلى « ما بعد العولمة » :

وإذا كانت الفقرات السابقة كانت مخصصة لتمحيص العوامل الثلاث التى تشكل أدلتنا الرئيسية على ضرورة انهيار العولمة نظرًا لأن تعريفها والصورة التى تشكل طبيعتها الواقعة تتضمن نقيضها، ونظرًا لأن القوة المسيطرة المنوط بها قيادة العولمة قوة تعتمل داخلها عوامل انهيارها وبذور سقوطها من عليائها وذروة مجدها، ونظرًا لأن ثمة قوى خارجية تواصل العمل ليل نهار من أجل قيادة الدورة الحضارية القادمة حتى وإن ناورت ونافقت القوة المسيطرة الحالية وتقربت إليها ودارت حولها منتظرة اللحظة التى تنفض عنها غبار التبعية المذلة لتثور لكرامتها وكرامة بقية الشعوب المغلوبة على أمرها .

أقول أن هذه العوامل الثلاثة تتقاطع معًا وتؤثر فى تعظيم المخاطر والمثالب الخطيرة للعولمة حتى لأكاد أقول مع القائلين : أننا لا نعيش عصر العولمة، بل عصر «خرافة العولمة»[1]. فالحقيقة أن

(١) جاء هذا التعبير على لسان بول هيرست وجراهام طومبسون فى كتابهما السابق الإشارة إليه. انظر مدخل كتابهما بعنوان «هل العولمة خرافة ضرورية»، ص٩ وما بعدها.

البعض قد ظن خطأ أن كثرة الآليات المؤدية إلى التقارب بين الشعوب سواء كانت آليات تقارب ثقافى كنظم المعلومات والأجهزة الحديثة لنقل الصور والأخبار والمواصلات والمعلومات أو كانت آليات للتقارب وإزالة الحواجز الاقتصادية كالبنوك والنظم المصرفية المتشابهة والشركات متعددة الجنسيات أو كانت آليات للتقارب السياسى كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

أقول لقد ظن البعض خطأ أنه بمجرد توافر هذه الآليات والاتفاقيات ذات الصلة كاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية.. إلخ يعنى أن العالم قد أصبح بالفعل أو على وشك أن يصبح قرية كونية واحدة وأن الولايات المتحدة أصبحت بالفعل هى القائد المسيطر والمهيمن على هذه القرية الكونية الكبيرة بامتلاكها وحدها السيطرة والهيمنة على هذه الآليات.

والحقيقة أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تكاد تهيمن بالفعل على معظم هذه الآليات وتناور بها لفرض ما تسميه بالنظام العالمى الجديد أو بالعولمة أو بالكوكبية ..إلخ، على الرغم من ذلك فإن الواقع يقول أن هذه الهيمنة ذاتها هى أول وأهم المؤشرات على انهيار هذه «العولمة» وفسادها. فضلاً عن أن التحليل الدقيق لما

يحدث فى العالم اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا إنما يشير إلى عكس النغمة السائدة - الظاهرة عن «العولمة»!!

١ - **فعلى الصعيد الاقتصادى** : يرى البعض أن الاقتصاد العالمى الحالى «المعولم» ليس شيئًا جديدًا تمامًا ؛ فقد بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة فى ستينيات القرن التاسع عشر وأن الاقتصاد العالمى الراهن هو من بعض النواحى أقل انفتاحًا وأقل تكاملاً مما كان عليه النظام الاقتصادى الذى ساد من ١٨٧٠ حتى ١٩١٤م . وهم يؤكدون هذه الحقيقة المشككة فى الاقتصاد الكوكبى الحالى على أساس أن الشركات العابرة للقوميات تبدو نادرة نسبيًا وأغلبها لا تزال شركات ذات قاعدة قومية لا تكاد تتنازل عنها لتميل بحق إلى التدويل أو العالمية!، كما أن حركة رأسمال هذه الشركات لا تتحرك كما يقال نحو بلدان العالم ككل!، حيث أن الاستثمار لا يزال يتركز فى البلدان الكبرى وخاصة فى الثلاثى المهيمن على التجارة والاستثمار العالميين (أوربا واليابان وأمريكا الشمالية)[١] .

(١) أنظر : بول هيرست جراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص١١ .

ومن هنا فنحن لنا أمام اقتصاد كوكبى حقيقى. وثمة عوائق عديدة تحول دون تحقق هذا الاقتصاد الكوكبى الكونى Globalized Economy، أولاً : أن التحكم فى هذا الاقتصاد يمثل اشكالية جوهرية حيث أن الأسواق الكونية المنفصلة عن اطارها الاجتماعى ستكون عصية على الضبط حتى لو افترضنا وجود تعاون فعال بين شتى الهيئات الحكومية المنظمة، ووجود تطابق بين مصالحها . إن الصعوبة الأساسية تكمن هنا فى إمكانية وضع نموذج فعال ومتكامل فى آن واحد من سياسة حكومية قومية وعالمية للتعامل مع قوى السوق الكونى؛ فالأرجح أن سكان أكثر الدول والمناطق نجاحًا وتقدمًا سيقعون تحت رحمة قوى السوق المستقلة ذاتيًا والفالتة من السيطرة بسبب طابعها الكونى[1].

أما ثانى هذه العوائق فيتمثل فى تحول الشركات متعددة القوميات إلى شركات عابرة للقوميات يمكنها التلاعب باقتصاديات العالم. إذ ماذا ستفعل الشعوب إزاء تلك الشركات الرأسمالية

(١) نفسه ، ص٢١ - ٢٢ ، وانظر كذلك : هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨) ، الكويت ١٩٩٨م، ص٣٧٣ .

النفاثة التى تعمل وفقًا لمبدأ «إما أن تأكل أو تؤكل» على حد تعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية[١] . إن تلك الرأسمالية النفاثة تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة فى يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا الخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية التى تهدئ خواطرهم المحبطة . إنها فى طريقها - إذا ما قدر لها أن تنتصر فى مساعيها - إلى هدم الأساس الذى يضمن وجودها أعنى الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطى حتى فى الدولة الأم التى تعتبر مركزها الرئيسى : الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[٢]!!

أما العقبة الثالثة أمام العولمة الاقتصادية فستتمثل فى الضمور المتزايد للعمال المنظمين من ناحية النفوذ السياسى وقدرة التساوم الاقتصادى ؛ فالأسواق المعولمة والشركات العابرة للقوميات سوف تسعى إلى أن تعكس صورتها فى سوق عمل عالمى مفتوح .. وسيترتب على هذا أنها ستنزع إلى إعطاء الأفضلية لإدارات

(١) انظر : نفس المرجعين السابقين ، ص٢٤ من الأول ، وص ٢٧-٣٦ من الثانى .

(٢) هانس بيتر مارتين وهار الدشومان ، فخ العولمة ، ص٣٥ - ٣٦ .

الشركات على حساب حتى أكثر قوى العمل تنظيمًا، وعليه فستعطى الأفضلية للسياسات المتعاطفة مع الأولين لا الأخيرين ويشبه هذا الوضع ما يسمى برأسمالية الفوضى[1]. إنها الرأسمالية التى لا تراعى أى أبعاد اجتماعية أو أى مصالح للعمال أو للدول الفقيرة.. إلخ. إنها الرأسمالية التى ستطحن الناس طحنًا على حد تعبير أحد الكتاب ، وهى فى طريقها إلى هدم سالتماسك الاجتماعى فى مختلف البلاد غنية كانت أو فقيرة[2] .

أما العقبة الرابعة والأخيرة أمام هذه العولمة الاقتصادية فهو ضرورة بروز تعددية قطبية أساسية فى النظام السياسى العالمى ، حيث أن السلطة القومية المهيمنة حتى الآن ستفقد القدرة فى آخر المطاف على فرض أهدافها المحددة من الضوابط سواء داخل حدود أراضيها أو خارجها . وعلى الجانب الآخر ستتضاءل الهيئات الحكومية أو الأهلية التى تنعم بسلطات راسخة قادرة على صد أو تحاشى أى جهة تطمح إلى «الهيمنة» . وعلى ذلك فإن طائفة من شتى الهيئات العالمية والشركات العابرة للقوميات

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) انظر : فخ العولمة ، ص٢٢٤ - ٢٢٥ .

ستكتسب سلطة أكبر نسبيًا على حساب الحكومات القومية، بل أنها ستستطيع أن تطلب أو أن تكتسب الشرعية من المواطنين - المستهلكين عبر الحدود القومية، وهكذا تتضاءل صلاحيات الحكومات القومية وتتقلص سلطاتها على مواطنيها حتى لو بقى هؤلاء المواطنون وبخاصة فى البلدان المتقدمة مترابطين ومنتمين قوميًا!! وفى عالم مثل هذا لا بد لفاعلية القدرة العسكرية القومية من أن تضعف إذ لن يكون بوسع حكوماتها استخدامها لتحقيق غايات اقتصادية لأن سيطرة الدولة «القومية» فى المجال الاقتصادى سيكون قد تلاشى إلى حد كبير[1] .

وبالطبع فإن هذه المعوقات تشير جميعًا إلى أن ثمة استحالة فى أن يجنى العالم بدوله المتقدمة والفقيرة معًا ثمارًا ناجحة على طول الخط للاقتصاد المعولم أو الكونى وأن ثمة عوائق عديدة تحول دون تحققه بشكل يحقق طموح الجميع، فضلاً عن طموح القوى المهيمنة عليه ذاتها! وهذا يعنى ببساطة أن الجميع قد وقع فى «فخ العولمة الاقتصادية» ومن ثم فعلى الجميع أن يتداركوا ما سيترتب على ما

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

تحقق من اجراءاتها حتى الآن من سلبيات بسن تشريعات جديدة توقف هيمنة الدول الكبرى على اقتصاديات العالم وكذا الشركات متعددة القوميات التى تسعى لعبور هذه القوميات وتهديد مصالح «الدول القومية» سواء دول المنشأ أو دول المصب. ولما كانت هذه التشريعات غائبة حتى الآن وليس من المنتظر أن تتحقق على المستوى الدولى بشكل يحقق العدالة للجميع . فإن انهيار هذه الدعاوى إلى عولمة الاقتصاد آت آت فى ظل تنامى ظواهر العداء لها والتى بدت ليس فقط فى دول العالم الفقيرة أو الهامشية على حد تعبير دعاة العولمة وإنما أيضًا فى الدول الأكثر تقدمًا وتأثيرًا فى أوربا وغيرها من مناطق العالم[1].

٢ - أما على الصعيد السياسى :

فقد صدعت الدعوة إلى العولمة المجتمع الدولى وقسمته بين مؤيد ومعارض بدلاً من أن توحده!!، ففى الوقت الذى تضغط فيه

(١) انظر تفاصيل ذلك فى كتاب فخ العولمة الذى حذر فيه مؤلفاه من سلبياتها على أوربا وحددا طريقًا من عشر نقاط لخروج أوربا من فخ العولمة وانظر عرضنا لهذا الكتاب ولكيفية خروجنا نحن من فخ العولمة فى كتابنا: بين قرنين ص ص ٤٣ - ٥٨ طبعة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٠م .

الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الاقتصاد المعولم حسب ما تفهمه منه وحسب ما يحقق مصالحها حقيقة واقعة على أساس من اتفاق الدول المختلفة وتوقيعها على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية! فإن الدول الأخرى سواء الدول الأوروبية أو الدول الآسيوية وخاصة الصين أو الدول النامية والفقيرة فى حيرة من أمرها؛ فهى بين شقى الرحى فهى إن وقعت على هذه الاتفاقيات أصبحت اقتصادياتها تابعة بدرجات متفاوتة للاقتصاد الأمريكى وشركاته العملاقة التى تحاول أن تصبح متعددة القوميات وتتجمل بهذا التوجه!! وبالتالى تواجه هذه الدول مخاطر سياسية جمة أقلها فقدان الجزء الأكبر من إرادتها السياسية وأخطرها تهديد استقلالها الوطنى عن طريق التحكم الخارجى فى مصالح شعوبها الاقتصادية والحياتية! وهى إن رفضت هذه الاتفاقيات تصبح خارج الدائرة الاقتصادية العالمية، وأصبحت مهددة بإعلان الحرب الاقتصادية ضدها من قِبْل القوة المسيطرة على الاقتصاد العالمى سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية وشريكاتها فى الهيمنة على هذا الاقتصاد، أو من قبل الشركات العالمية التى تسعى بكل السبل لتدمير الاقتصاديات المحلية لهذه الدول وشل حركتها والقضاء على إمكانية التبادل مع غيرها من الاقتصاديات القومية الأخرى!!

وفى هذا الإطار الذى يؤكد الخيار المُر لدول العالم أمام "الهيمنة الأمريكية" لا يسعنا إلا أن نتذكر كلمات هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ومهندس سياستها الخارجية الذى قال إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة أو بمعنى آخر لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية وعسكرية إلا بقيادة واشنطن وتقوم استراتيجية هذه العولمة عسكريًا وسياسيًا على مبادىء معينة هى :

١ - إحلال حلف الناتو (حلف شمال الأطلنطى) محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

٢ - تكريس التناقضيات داخل أوربا من إجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

٣ - استراتيچية عكسرية تكرس الميزة التى تستفيد منها الولايات المتحدة وهى القذف الجوى دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات برية أمريكية على أن تقوم القوات الأوربية التابعة والمرؤوسة بهذا الدور عند اللزوم.

٤ – توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب لمصلحة الخطة الأمريكية كلما أتاحت الظروف استخدامها فى خطاب موجه إلى الرأى العام[١].

وفى ظل هذه الاستراتيچية الأمريكية التى لا تزال تحقق أهدافها رغم كل الضربات الموجعة التى توجه إليها سواء بالرفض الشعبى من خلال المظاهرات المناهضة للعولمة فى كثير من دول العالم، أو بالرفض الرسمى أحيانًا من قبل بعض حكومات العالم وتململها من الهيمنة الأمريكية، أو حتى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى وجهت أقوى الضربات الموجعة لهذه الاستراتيچية خاصة على الصعيد الأمنى والعسكرى.

أقول فى ظل الاستراتيچية الاقتصادية والسياسية والعسكرية "لأمركة العالم" تغير الخطاب السياسى فى ظل العولمة ليؤكد أن زمن الدولة القومية قد ولى، وأن السياسات والخيارات السياسية القومية قد نحيت جانبًا بفعل قوى السوق العالمية التى باتت تملك أعتى قوة وأكثر جبروتًا من أكثر الدول سيطرة وقوة؛ فرأس المال

(١) نقلاً عن : د. محمد على حوات : العرب والعولمة، مكتبة مدبولى بالقاهرة ٢٠٠٢ ، ص١١٣

أصبح متحركًا متحررًا من أى روابط قومية؛ يستقر حيثما تتحقق المنافع الاقتصادية وبناء عليه فإن أصحاب رأس المال أصبحوا يشاركون فى رسم السياسات المحققة لمصالحهم ولم يعد أمام الدول القومية إلا أن تتحول إلى ما يشبه كونها "سلطات محلية للنظام الكونى" إذ لم يعد فى مقدورها أن تؤثر فيه بصورة مستقلة حتى على مستوى النشاط الاقتصادى المحلى أو العمالة داخل أراضيها. إن وظيفة الدول القومية باتت «شبيهة بوظيفة البلديات داخل الدول قبل ذلك"[1].

ولكن السؤال الذى يشغلنى هو : هل سيكتب لهذا النوع الجديد من الخطاب السياسى المروج للعولمة السياسية، هل سيكتب له النجاح؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن تسلم القيادات السياسية لدول العالم بحتمية انهيار سلطتها التقليدية وانهيار تحكمها فى مقدرات شعوبها ودولها القومية؟! ومن جانب آخر حتى إذا ما سلمنا بأن هذه القيادات ستقبل دور التبعية وتلعب دور المنفذ لسياسات العولمة الاقتصادية وقواها المسيطرة فهل يمكن للشعوب أن تقبل ذلك ؟!

(١) بول هيرست وجراهام طوميسون، نفس المرجع ، ص٣٨٦ – ٣٨٧

وهل يمكن أن يأتى اليوم الذى لا نجد فيه يقظة للنعرات القومية والعودة إلى الذات وإلهاب الوعى القومى بأهمية استقلال الإرادة السياسية حتى لو واجه الجميع خطر الجوع واضطر إلى الزهد فى مطالب الرفاهية ومظاهر الرخاء والنعيم التكنولوچى؟!

وبعيدًا عن هذا النوع من الخطاب السياسى للعولمة الذى يروج للتقليل من سلطات التحكم للحكومات المحلية، فإن ثمة نوعًا آخر لهذا الخطاب السياسى للعولمة يروج من جانب آخر لضرورة أن تتحول أنظمة الحكم المختلفة فى العالم إلى النظام الديمقراطى بصورته الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا بدعوى أن هذا النظام هو الذى يتيح المشاركة السياسية للجميع ويحافظ على حقوق الإنسان... إلخ. فإن أسئلة كثيرة تترى على الذهن فى هذا الصدد : هل يمكن فعلاً أن تقبل دول العالم المختلفة بهذا النظام السياسى على صورته تلك ؟! وهل يمكن أن تتنازل الدول العريقة عن نظامها السياسى الملكى أو الامبراطورى أو الأميرى أو حتى القبلى الأبوى بسهولة حتى يمكنها التوافق مع دعاوى العولمة السياسية والمحافظة على حقوق الإنسان ؟!

وهل معنى أن دولة ما تمتلك نظامًا ديمقراطيًا أنها دولة تراعى حقوق الإنسان؟! إذن أين هذه المراعاة لحقوق الإنسان فى ظل الانتهاكات اليومية لحقوق الأقليات فى أوروبا وأمريكا؟! وأين هذه المراعاة لحقوق الإنسان فى ظل هذه المعايير المزدوجة التى تكيل بمكيالين فى كافة القضايا السياسية الدولية حينما تتعارض قيم حقوق الإنسان المطلقة مع المصالح الغربية أو الأمريكية فى أى أمر من الأمور ؟!

ومن جانب آخر ، فهل معنى أن نظام الحكم هنا أو هناك ليس نظامًا ديمقراطيًا على الطريقة الغربية أنه نظام لا يراعى حقوق الإنسان ولا يكفلها ؟! فى الحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن ندعوه نظام الحكم الأمثل بشكل مطلق؛ فالمسألة تتوقف على ظروف كل شعب وعلى ما يحقق مصلحة هذا الشعب أو ذاك فى المقام الأول[1]، وليس ما يحقق مصلحة قوى خارجية تريد أن تفرض ارادتها السياسية ونظامها السياسى على الآخرين!! والحقيقة أن هذا هو ما تحسه شعوب العالم وقياداتها المختلفة .

(١) انظر تفاصيل ذلك فى مقدمة الطبعة الثانية من كتابنا : ضد العولمة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١ ، ص١٥-١٨ .

وهذا الاحساس بالروح القومية وبضرورة الاستقلال فى الرؤية وفى النظام السياسى هو ما ينقض العولمة السياسية . بل هذا هو ما يمكن أن يفجر أى نظام سياسى لا يراعى التعددية واختلاف الهويات والغايات من الداخل!

٣ – أما على الصعيد الثقافى :

فإنه من المستحيل نظريًا[١] كما أنه من الصعب عمليًا الحديث عن عولمة للثقافة أو عن ثقافة بصيغة المفرد خاصة إذا كان المقصود بلفظ «ثقافة» هو نمط حياة اجتماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم كما يقول أنتونى سميث؛ إذ أننا لا نستطيع فى هذه الحالة أن نتحدث إلا عن «ثقافات» وليس مجرد «ثقافة»[٢]؛ فالهويات الثقافية للشعوب والدول شكلتها الظروف

(١) راجع فى ذلك معظم فصول كتابنا السابق الاشارة إليه. وراجع أيضًا ما كتبناه فى كتابنا: فى فلسفة الثقافة، المبحث الثانى عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٩م.

(٢) أنتونى سميث : نحو ثقافة عالمية، مقال بكتاب : ثقافة العولمة من إعداد : مايك فيذر ستون، ترجمة عبدالوهاب علوب، نشرة المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة (١٣٢) ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص ١٦٣.

التاريخية على فترات طويلة. ومفهوم الهوية لا يستخدم لصفة مشتركة لأنماط الحياة والنشاط، بل للأحاسيس الذاتية لأى قوم لهم تجارب مشتركة وسمة أو سمات ثقافية مشتركة (عادات أو لغة أو ديانة) وتشير هذه الأحاسيس والقيم إلى ثلاثة عناصر من التجارب المشتركة لهؤلاء القوم :

١- الاحساس بالاستمرارية بين تجارب الأجيال المتتالية .

٢- ذكريات مشتركة عن بعض الأحداث والشخصيات تمثل نقطة تحول لتاريخ جماعى.

٣- أحاسيس بوحدة المصير من جانب أفراد الجماعة التى تشترك في تلك التجارب[١] .

ولما كان من الضرورى أن تشكل هذه الأحاسيس والذكريات مجتمعة الهوية الثقافية الواحدة لأى جماعة، فإنه من المتعذر أن تتمتع أى ثقافة عالمية أو كونية بهذه الهوية التاريخية. فالواقع أن «أى ثقافة عالمية بلا ذكريات فى جوهرها؛ ففى حين يمكن إنشاء «الدولة» بحيث تعتمد على تجارب واحتياجات شعبية كامنة

(١) نفسه ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

وتحييها، فإن أية «ثقافة عالمية» لا تلبى أية احتياجات حية ولا هوية فى مرحلة التكوين. إذ لابد من تجميع أجزائها بصورة مصطنعة من الناس والهويات القومية التى انقسمت إليها البشرية منذ عهد بعيد. وليس ثمة «ذكريات عالمية» يمكن الاستعانة بها فى توحيد البشرية وأكثر التجارب عالمية إلى يومنا هذا؛وهى الاستعمار والحروب العالمية لا تساعدنا إلا على تذكيرنا بإنقساماتنا التاريخية»[1].

والحقيقة الناصعة التى تؤكد هذا أن المحاولات السابقة لفرض هوية ثقافية على شعوب مختلفة الأعراق والأنساب والخلفيات التاريخية قد باءت جميعًا بالفشل وخاصة فى العصر الحديث أو هى فى سبيلها إلى هذا الفشل ورشحته للإنهيار، خذ مثلاً محاولة السلطات الشيوعية التى فكرت فى خلق إنسان سوفيتى جديد يكون انتماؤه أيدلوچيا وثقافيًا للاتحاد السوفيتى فكان مآل ذلك هو الفشل! وما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى فرض ثقافة موحدة على شعوب ذات ثقافات متعددة! وحتى ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها يؤكد ذلك ؛ فأمريكا أرض المهاجرين والأقليات التى تحولت فى الخمسينيات إلى نموذج

(١) نفسه ، ص ١٧١ .

«لبوتقة الانصهار» ، ثبت بعد ذلك أن هذه الرؤية لبوتقة الانصهار أى الاندماج من خلال التنوع لم تكن إلا سرابا؛ إذ ظل الانتماء لجماعات عرقية بعينها يمثل قيمة كبيرة وأصبحت احتياجات هذه الجماعات وحقوقها معترف بها طالما كانت تخضع فى النهاية للجماعة السياسية الأكبر بمزيج خرافاتها وذكرياتها ورموزها. وأصبحت الإثنية أحد المبادئ الأساسية التنظيمية ولو بصورة غير رسمية للمجتمع الأمريكى[1].

وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة لمحاولة فرض ثقافة واحدة مشتركة داخل دولة بعينها تكونت من أعراق جنسية وثقافية مختلفة فما بالنا بمحاولة إيجاد ثقافة عالمية واحدة !! إن عوائق كثيرة تحول دون ذلك؛ لعل أولها : أن أية ثقافة عالمية تنشأ من داخل زمان ومكان وعرف بعينه. والتداول الحالى للثقافة العالمية إنما ينبع من داخل الدائرة الأكاديمية الأوروبية الغربية وباللغة الإنجليزية ومنذ أواخر القرن العشرين. ورغم التفاعل العالمى وخاصة من قبل دول شرقية تداخلت ثقافتها مع الثقافة الغربية مثل اليابان، فإن

(١) نفسه ، ص ١٦٥ .

احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد ضعيفة، فرغم كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها فى عصرنا مما يدعم الشعور بأن العالم كيان واحد ويساهم فى انتشار أنماط ثقافية جديدة، إلا أن هذه الأنماط قد تتصادم فيما بينها. وقد تؤدى هذه الشبكة المعقدة من صور الصدام والاعتماد المتبادل بين العالمى والمحلى إلى نشأة ثقافة ثالثة وإلى مزيد من التسامح لكنها فى نفس الوقت قد تؤدى أيضًا إلى ردود فعل سلبية(١).

وفى إطار ردود الفعل السلبية هذه يتبلور العائق الثانى للعولمة الثقافية؛ إذ أن النمط الثقافى المراد له السيادة خلال هذه الشبكة المعقدة من التلاقى الثقافى- عبر الأليات التكنولوچية المعاصرة للانتشار الثقافى - هو النمط الثقافى الغربى على الطريقة الأمريكية. وهذا النمط الثقافى معروف بأنه النمط ذو البُعد الواحد حيث يركز على الإشباع الجسدى بكل الوسائل ويهمل مطالب الروح والوجدان إهمالاً يكاد يكون تامًا. وبالطبع فإن ثقافة هذه سمتها الأساسية وهذه غايتها لا يمكن أن يكتب لها النجاح على

(١) مايك فيذرستون : ثقافة العولمة، الترجمة العربية السابق الإشارة إليها ، ص١١-١٢ .

المدى الطويل وان نجحت بصورة جزئية وسريعة فى الانتشار لدرجة أن تتشكل شعوب العالم المختلفة بها ! فهذا التشكل فى حقيقته تشكل ظاهرى: فإن تأثرت الشعوب المختلفة بنمط الحياة الغربية فى المأكل والملبس وبعض العادات فإنها لا يمكن فى الجوهر أن تضحى بعناصر ثقافتها الجوهرية لصالح الثقافة الغربية وسرعان ما تنفض عنها غبار التبعية الظاهرية للثقافة الغربية فى أى لحظة من لحظات التحدى الحضارى[1].

أما العائق الثالث فيتمثل فى رأيى فى أن ثقافة أى شعب تمثل عنصر قوته الأساسية؛ وقوة أى شعب من قوة ثقافته ومن قدرتها على التعبير عن نفسها بشكل إيجابى فعال. وبالنسبة للثقافة بالذات فلا يملك أى أحد مهما كانت قوته الاقتصادية والتكنولوچية والعسكرية فتاكة ومهمينة أن يفرض ثقافته الخاصة علي شعب يمتلك مثل هذه الثقافة القومية الفاعلة وخاصة إذا كانت ذات عمق تاريخى وقادرة على التجدد والتطور المستمر. خذ مثلاً : ثقافتنا العربية – الإسلامية التى لا يمكن بأى حال أن تذوب أو أن تنقرض

(١) انظر : كتابنا : ضد العولمة ، الطبعة الثانية ص١٨-١٩ .

أمام أى ثقافة أخرى، ذلك لأنها ذات بُعد دينى وعمق تاريخى عريق قابل للتجدد والتطور المستمر بفعل قدرة أصحابها على الاجتهاد وامتلاك الأدوات المعرفية لأى عصر يعيشونه[1].

وهكذا حال العديد من ثقافات شعوب العالم المختلفة، فهى لا تقبل الذوبان فى ثقافة الآخر وان قبلت التفاعل معها! ولا تقبل أن تهيمن عليها عناصر ثقافة الآخر وان قبلت بعض هذه العناصر! .. إن الثقافة كما أقول دائماً هى شأن عقلى؛ ومن ثم فلا يمكن لآليات الثقافة الغربية المعاصرة وهيمنتها أن تزيح الثقافات الأخرى من عقول أصحابها لأن كل فرد فى أى شعب وخاصة الشعوب ذات الثقافات العريقة – المتجددة قادر عى استجلاء عناصر ثقافته الأصلية والتمسك بها فى مواجهة الثقافات الأخرى.

والخلاصة أنه رغم كل عوامل وآليات التقارب الثقافى المعاصرة، ورغم هيمنة الثقافة الغربية فى اللحظة التاريخية الحاضرة، فإن الثقافات القومية ستظل قائمة وستظل تستنهض همم أبنائها لمواجهة غزو الثقافة الغربية وهيمنتها. وذلك لسببين رئيسيين: **أولهما** : لأن هذه الثقافة الغربية المراد عولمتها إنما هى ثقافة ذات

(١) نفسه ، ص١٩ .

بُعد واحد ويعانى أصحابها ودعاتها ذاتهم من هذا النقص ويحاولون سده عبر الحوار مع الثقافات الإنسانية الأخرى. فضلاً عن أنها ثقافة عنصرية متعالية على الثقافات الأخرى بإدعاء أنها الأفضل والأكثر إنسانية وتقدمًا!

ثانيهما : أن الثقافات الأخرى ثقافات ذات بُعد حضارى عريق وأكثر ثراءًا وأكثر توازنًا في تلبية مطالب الإنسان من الثقافة الغربية. فضلاً عن اعتزاز أصحابها بهوياتهم الثقافية وقدرتهم على تجديد هذه الهوية وتغذيتها بعناصر ثقافية جديدة مع الحفاظ على جوهر الثقافة القومية.

(٢)

مستقبل التفاعل الحضارى فيما بعد العولمة

ولعل السؤال الذى يثار بعد أن نسلم - ولو على الصعيد الجدلى النظرى مؤقتًا - بانهيار عصر العولمة وتفكك عناصره الاقتصادية والثقافية والمعرفية وبدلاً من شيوع المفاهيم السائدة الآن حول الثقافة العالمية الواحدة، السوق العالمية الواحدة، اتفاقيات التجارة العالمية الحرة ...إلخ...إلخ، بدأت القيادات والشعوب تسلم باستحالة كل ذلك وبدا فى الأفق الاتفاق على نقض كل ذلك والعودة إلى الجذور القومية والأممية والحضارية المختلفة. أقول على فرض أننا سلمنا بذلك، وهو ما نرى ونعتقد أنه حادث للأسباب التى أسلفنا الحديث عنها، فماذا ستكون صورة المستقبل؟!

إن الاهتمام بقراءة صورة المستقبل أصبح الشغل الشاغل لكثيرين من المفكرين والمحللين السياسيين والإقتصاديين ومنظرى السياسات العالمية. وتتراوح قراءة كل هؤلاء للمستقبل حول ثلاث احتمالات ، **الأول** هو احتمال نشوب صراع حضارى يأخذ صورة

الصدام المسلح، **والثانى** يرى أصحابه أن الحوار السلمى بين الحضارات كفيل بإزالة أسباب هذا الصراع التصادمى ، أما الاحتمال **الثالث** فهو مزيج من الاحتمالين السابقين حيث أن الصراع التصادمى والحوار المترتب عليه يمكن أن تحدث من خلالهما تفاعلات تؤدى إلى بروز قوى جديدة مما يعد تبشيراً ببداية حقبة حضارية جديدة لا يهيمن عليها قطب عالمى واحد أو قطبين بل تتعدد فيه الأقطاب حسب الأثقال النوعية والجغرافية التى ستتولد عن كل من الحوار والتصادم! وربما يكون مجدياً ومفيداً أن نفصل الحديث حول هذه الإحتمالات الثلاثة .

أولاً : الصدام الحضارى والنزاع العسكرى :

يروج أتباع هذا الاحتمال للصراع الحضارى سياسيًا وعسكريًا لاحتمال نشوب نزاع مسلح بين القوى الحضارية الصاعدة بقيادة الصين وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بنى أصحاب هذه الرؤية موقفهم على تنامى قوة الصين العسكرية والاقتصادية واختلاف عقيدتها السياسية عن العقيدة الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

والطريف أن المصدر التنبؤى بهذا الصراع إنما يأتى من الولايات المتحدة نفسها، ولنضرب مثالين على هذا الخطاب التصادمى. أولهما : ما قاله كاسبرواينبرجر Caspar Weinbgerjer وزير الخارجية الأمريكى الأسبق الذى عرض لرؤيته فى كتاب بعنوان «الحرب الساخنة التالية» ومغزى عنوان الكتاب يبدو واضحًا حيث يستقرئ واينبرجر التوترات الحقيقية التى تحدث بين حين وآخر على أرض شبه الجزيرة الكورية. ويستنتج من خلالها احتمال نشوب حرب بين كوريا الشمالية والصين من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومحميتها كوريا الجنوبية من جهة أخرى. ويرى أن كوريا الشمالية والصين ستستخدمان أسلحة نووية وبيولوچية لمهاجمة القوات الأمريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية، والطريف أن واينبرجر يتنبأ بأن هذه الحرب سينتصر فيها الحلف الصينى - الكورى الشمالى على جيش الولايات المتحدة الذى ينقصه الاستعداد الكامل لمثل هذه الحرب[1].

(١) نقلاً عن : دانييل بورشتاين وارنيه دى كيزا، التنين الأكبر، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٣٧١ .

أما المثل الآخر فهو السيناريو الذى يُطرح بواسطة صمويل هنتنجتون S.P.Huntington مهندس فرضية صدام الحضارات عن تلك الحرب المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى حوالى عام ٢٠١٠م . وهى حرب ستنشب فى رأيه بسبب تحرك من جانب الصين لتأكيد سيطرتها على بحر الصين الجنوبي حيث تبدأ فيتنام بمساندة الولايات المتحدة مقاومة محاولات الهيمنة الصينية. وتستمر خيالات هنتنجتون التنبؤية فى عرض كيفية دخول بلاد مثل اليابان والهند وإيران وباكستان وروسيا وأوروبا حلبة الصراع والحرب، وكيف أن هذه الحرب ستنتهى بدمار نووى متبادل أو بتوقفها بناء على مفاوضات أثر إجهاض أهداف الأطراف جميعها، أو بتقدم القوات الروسية والغربية إلى ميدان تيان آن مين[1].

أما الاحتمال الثانى للصدام عند أنصار هذه الرؤية الصدامية، فهو الصراع بين الدول الإسلامية والغرب بزعامة الولايات المتحدة. وقد روج البعض لهذا النزاع الصدامى بين الغرب والإسلام عقب

(١) نقلاً عن نفس المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

سقوط الأمبراطورية السوفيتية إذ رشحوا على أثر ذلك الإسلام ليكون هو العدو القادم للغرب! وإذا ما تساءلنا عن سبب شيوع هذا التصور بين أنصار الصراع المستقبلى ، فإن ثمة أسبابًا كثيرة تطرح نفسها - على حد تعبير فوللر وليسر- منها التاريخ الطويل للمواجهة الدينية بين الديانتين العظيمتين المتجاورتين وهما الإسلام والمسيحية وهى المواجهة التى امتدت فى السابق لمدة ثلاثة عشر قرنا. فضلاً عن أن ثمة تاريخًا للصراع أكثر حداثة خاص بالنزعتين الإمبريالية الصناعية والاستعمارية التجارية للغرب فى غالبية البلاد الإسلامية حيث خلف هذا التاريخ تراثًا لم ينسه العالم الإسلامى وإن رأته قوى الغرب الآن وفقًا لمقتضيات العصر من ذكريات الماضى وغير ذى موضوع[1].

وبالطبع فإن هذا الاحتمال صار أكثر وضوحًا ورسوخًا في الذهنية الغربية وخصوصًا الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث توالت تصريحات الزعماء الغربيين المعادية للإسلام بعد أن روجت الولايات المتحدة وأجهزة مخابراتها

(١) جراهام فوللر وايان أو. ليسر: الإسلام والغرب، سبق ذكره، ص١٢ .

وإعلامها لفرية أن المتطرفين المسلمين أو ما سمى الارهاب الإسلامى هو الفاعل الأساسى والمدبر للمؤامرة ومنفذها. وقد تعالت هذه التصريحات حاملة اللهجة المعادية للإسلام والمسلمين ، حيث استخدم الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش اصطلاح الحرب الصليبية بين الولايات المتحدة وهؤلاء الإرهابيين المسلمين! وتبعه بعض الزعماء الغربيين والكثير من المحللين وأصحاب الرأى فى مختلف دول أوروبا وأمريكا. ولم يتوقف رد الفعل عند هذا العداء الصريح الذى روجوا له فى خطابهم السياسى، بل بدأت الحملة العسكرية على ما أسموه منابع الإرهاب فبدأت الحرب الأمريكية بمساعدة أوروبية إنجليزية - فرنسية - ألمانية... إلخ. على أفغانستان للقضاء على نظام طالبان الحاكم فيها وحليفه المسمى بتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. وبعد القضاء على هؤلاء فى أفغانستان وفرض نظام حكم جديد موالى للغرب فى أفغانستان بدأت الأنظار تتجه نحو ضرب العراق والصومال بحجة أنهما من الدول التى ترعى الإرهاب ولا مانع كذلك من تهديد كل من إيران وليبيا ولبنان واليمن وكل من تسول له نفسه من الدول الإسلامية أن يعلن موقفًا رافضًا لهذه الهجمة البربرية الأمريكية على البلاد

الإسلامية ذات التبرير الواهى؛ فليس معنى أن أفراداً هاجموا أهدافًا أمريكية أن تهاجم أمريكا بكل آلتها الحربية الجبارة دولاً فقيرة لمجرد الظن بأنها تأوى من يساندون أو يناصرون هؤلاء الأفراد! ناهيك عن أن ثمة شكًا متزايدا فى أن يكون هؤلاء الأفراد ذوى الانتماء الإسلامى هم منفذو هذا الهجوم!! وليس ببعيد عن هذا الهدف التدميرئ الأمريكى للعالم الإسلامى ما يحدث من قبل إسرائيل فى فلسطين حيث تستخدم الدولة العبرية كل قوتها العسكرية المدمرة ضد شعب أعزل بحجة أن أفراداً منه يقومون بعمليات ارهابية داخل اسرائيل!! وتناسى العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن هؤلاء إنما يقومون بهذه العمليات كرد فعل لاستمرار الاحتلال الغاشم للأراضى الفلسطينية وتضاؤل الأمل فى أن ينل الشعب الفلسطينى الاستقلال والحرية عن طريق التفاوض والحوار!!

ورغم كل هذه الهمجية العسكرية - السياسية - الاقتصادية لأمريكا واسرائيل فإن العالم الإسلامى لا يزال ينادى بالحوار والتفاوض بدلاً من الحرب والصراع العسكرى. وهذه الاستراتيچية

السلمية السائدة حتى الآن فى العالم الإسلامى تؤكد رؤية بعض المحللين الموضوعيين للعلاقة بين الإسلام والغرب. فها هما فوللر وليسر يعلنان بعد دراسة مطولة للعلاقة بين الإسلام والغرب أنهما لا يعتقدان أن العلاقات بين الإسلام والغرب تمثل بذاتها المجال المقبل للصراع الأيدلوچى العالمى، فالإسلام كعقيدة ليس على طريق التصادم مع الغرب فالقضية ليست بين المسيحية والإسلام. إن هناك بالفعل - فى رأيهما - حلقات كاملة من القضايا الخاصة والمتميزة ذات طبيعة ثنائية بين البلدان الغربية كل على حدة وبين البلدان الإسلامية وهى قضايا تستلزم أن نوليها (يقصدان الغرب) اهتمامًا شديدًا. فالإسلام كما هو متوقع يمثل الرمز الجليل للمصالح الإقليمية المتصارعة فإنه قد يحتل حتمًا محور القدر الأعظم من حوار الشمال والجنوب. وهما يريان على نحو أكثر عمومية أن تطلعات العالم الثالث بسبيلها إلى أن تفرض مطالبات متزايدة على الأمم المتقدمة بغية بناء علاقات قائمة على قدر أكبر من الانصاف والكرامة[1] .

(١) نفسه ، ص ١٤ .

وإذا كان ذلك هو كل ما تطلبه دول العالم الإسلامى من الغرب ، فإن فشل الدول الغربية فى التلاؤم مع هذه المطالب هو الذى من شأنه أن يشجع بالطبع نزعات التطرف فى العالم الثالث فى صورتيها القومية والإسلاموية على حد تعبير الكاتبين السابقين[1] . وهذا بالفعل ما هو حادث الآن حيث تزداد نزعة الرفض للممارسات الأمريكية - الغربية ، وتزداد معها نزعة العداء للغرب وللحضارة الغربية التى تكيل بمكاييل عدة ولا تلتزم بتحقيق العدالة والمساواة حسب القوانين والشرائع الدولية!

أما بالنسبة للحالة الصينية فإن المحللين الغربيين الأكثر موضوعية أيضًا يميلون إلى رفض سيناريو الصراع الذى رسمه هنتنجتون وغيره، ويؤكدون أن احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين احتمال ضئيل؛ إذ أنهم يتوقعون «أن نشوب صراع حضارى بين الولايات المتحدة والصين وكذلك بين الغرب وأسيا مسألة أكثر تعقدًا ومرونة وديناميةوأكثر قابلية للتغير من الصورة التى رسمها هنتنجتون ؛ فالصين ليست فقط بصدد

(١) نفسه .

إعادة تأكيد جذورها كحضارة عظمى متمركزة حول قيم كونفوشية، وإنما الصين أيضًا تستوعب الكثير والكثير جدًا من الغرب»[1]. فالصين إذن ليست فى نظر هؤلاء فى حالة صدام حقيقى مع أمريكا والغرب بل هى تحاول عبر التنمية الاقتصادية المستمرة أن تأخذ مكانها اللائق بين شعوب وحضارات العالم المتقدم . وهى مكانة ضرورية وحتمية لأمة بحجم وفعالية الصين الحديثة وإذا ما نجح الغربيون عامة والأمريكيون بوجه خاص فهم هذا والتلاؤم معه فإن الصين لن تسع - كما يدعى هنتنجتون وغيره - إلى النزاع العسكرى مع أحد!

ثانيًا : حوار الحضارات السلمى :

وثمة قراءة أخرى للمستقبل يتداولها دعاة الحوار بين الحضارات وعلى رأسهم المفكر الغربى المرموق روجيه جارودى الذى شُغل منذ فترة بعيدة بمعالجة أزمة الحضارة الغربية وبتصحيح موقفها من الحضارات الأخرى؛ فلقد شعر جارودى منذ كتابه الشهير «حوار الحضارات» بأن نمط التطور الذى تمارسه

(١) دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا : التنين الأكبر ، سبق الاشارة إليه، ص٣٧٦.

الحضارة الغربية وخاصة فى مجال التقدم التكنولوجى والصناعى إنما من شأنه القضاء عليها . وقد عبر عن قناعته تلك فى عبارة موجزة حينما قال : «إن حضارة تقوم على هذه الموضوعات الثلاث: تحيل الإنسان إلى العمل والاستهلاك ، تحيل الفكر إلى ذكاء، تحيل اللانهائى إلى الكم إنما هى حضارة مؤهلة للانتحار»[1] . وهى حضارة مؤهلة للانتحار فى نظره لأنها أصبحت فاقدة للهدف ويشهد على ذلك ضروب الفرار إلى المخدرات وانتحار المراهقين بأعداد كبيرة فى المناطق الغنية كما أنها حضارة مفرطة فى التركيز على الوسائل الذى كان من شأنه النضوب المتنامى للمصادر الطبيعية والتلوث . فضلاً عن أنها - أى الحضارة الغربية - ركزت على الرجحان السيء لمقولة التنمية اللانهائية الكم.

تلك المقولة التى جعلت المجتمعات الغربية تعمل وفقًا لمبدأ أن كل ما هو ممكن تقنيًا أمر مرغوب فيه وضرورى سواء أكان ذلك فى صنع أسلحة نووية أكثر قوة باطراد أو صنع سيارات أو طائرات أكثر سرعة باطراد حتى ولو لم يستهدف الذهاب إلى أى مكان..

(١) روجيه غارودي : حوار الحضارات ، ترجمة د. عادل العوا، نشر منشورات عويدات، بيروت وباريس، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م ، ص٤٢ .

إنها مجتمعات تعمل وفقًا لمعايير اقتصادية وحيدة الجانب. الازدياد الكمى فى الإنتاج والاستهلاك دون الرجوع لمشروع إنسانى أو إلى صفة الحياة[1].

وبالطبع فإن إدراك جارودى لهذا الطابع المأساوى للحضارة الغربية جعله يفكر فى صيغة ما للحوار بين الحضارة الغربية وحضارات الشرق حتى يمكن للحضارة الغربية أن تتجاوز محنتها فى الوقت الذى يمكن فيه أيضًا للحضارات الأخرى وخاصة حضارات العالم الثالث أن تتجاوز وضعها الراهن ومعاناتها من عوامل الضعف الاقتصادى والاجتماعى العلمى. إن ما ينظر إليه اليوم على أنها بلاد العالم الثالث إنما هى فى نظر جارودى كانت بلاد صاحبة حضارات عريقة علمت العالم الغربى وغذته بكل عناصر تقدمه الحالى ويضرب جارودى على ذلك أمثلة بالحضارة العربية الإسلامية والحضارة الصينية وهما حضارتان عريقتان أسهمتا بشكل فعال فى تقدم البشرية ولولاهما ما قامت للحضارة الغربية الحديثة قائمة، وما كان لها هذا الدور الذى تقوم به الآن.

(١) جارودى : نفسه ، ص ٤٢ ، ص٤٣-٤٥ .

وحينما يقارن جارودى بين الحضارة الغربية وهاتين الحضارتين فى عراقتهما وقوتهما يؤكد «أن الغرب عرض طارئ فى تاريخ البشرية الطويل». وقد برهن على ذلك بتأكيده على أن ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم «الغرب» إنما ولد فيما بين النهرين وفى مصر أى فى آسيا وأفريقيا[1]. وكما أن الغرب القديم (أى اليونان والحضارة اليونانية) قد ولد فى أحضان حضارات الشرق القديم ونما من شربه لرحيق فكرها وعلومها المتقدمة ، فإن الغرب الحديث قد ولد عبر نقل نهضة شاملة صنعها العرب والصينيون فى العصر الوسيط إذن فلم يبق عصر النهضة «معجزة» كما لم تبق ثمة «معجزة يونانية»[2].

وقد قصد جارودى بهذا التحليل لمكانة الحضارة الغربية الحديثة بين حضارات العالم أن يرغم دعاة العنصرية الغربية ودعاة الاستعلاء الغربى على بقية شعوب وحضارات العالم على التواضع مع الأخر، وإدراك أنه إذا كانت الحضارة الغربية قد قامت فى

(١) نفسه ، ص ١٧ .

(٢) نفسه ، ص٣٧ وانظر عرض مفصلاً لكتاب جارودى وتحليلاً له فى كتابنا : ضد العولمة ، الطبعة الثانية ، ص ١٨٦ وما بعدها.

عصريها القديم والحديث على الحوار مع حضارات الشرق قديماً، ومع الحضارتين الإسلامية والصينية مع مطلع عصر النهضة، فإنه لا مخرج لأزمة الحضارة الغربية المعاصرة إلا بالعودة إلى الحوار مع هذه الحضارات من جديد. وهو يؤكد هذا بعبارات غاية فى القوة والوضوح فيقول إن نجاة الغرب من الفناء المحقق لا يمكن إلا بالقضاء على «القصور التسلطى فى الثقافة الغربية» وأن «يستعاض عنه بتصور سيمفونى» يتطلع فيه الغرب بأسئلته وبحلول لمشكلاته إلى كلمة «العالم اللاغربى» وليس من سبيل إلى ذلك إلا «بالإنخراط فى حوار حقيقى مع الثقافات غير الغربية»[1].

وإذا كان ذلك يمثل الطرح النظرى لرؤية جارودى حول ضرورة الحواربين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، فإنه لا يزال حتى اليوم بعيد طرح نفس الرؤية لكن من خلال إجراءات تنفيذية تبدأ من الغرب ذاته وتتجه نحو شعوب العالم الأخرى حتى ينجو مستقبل البشرية من الموت على حد تعبيره هو نفسه فى كتابه الهام «كيف نصنع المستقبل؟» الذى يكاد يصرخ فيه قائلاً «أن نبدأ

(١) جارودى : نفسه ، ص ٩٣ .

المستقبل يعنى أن نحول اتجاه مساره بعيداً عن الموت، أن نفتح المجال أمام ثروات الأرض وابداعات الإنسان لا إمكانات المضاربة العقيمة، ولكن الاستثمار المنتج لتحقيق البنية التحتية اللازمة لتنمية الإنسان ، كل إنسان، على النقيض من الارتباط الاستعمارى وما بعد الاستعمارى الذى يجمع الثروة والبؤس بحصص غير متكافئة بصورة شنيعة. وتتعامل بورصة وول ستريت فى نيويورك أو بورصة سيتى فى لندن مع باقى العالم كمزودين للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة لكى تبنى على بضعة آلاف من الكيلومترات بعض الجزر المنعزلة من الفردوس الاصطناعى»[1].

وهو يرى أن المستقبل الأفضل للجميع لن يكون إلا بتغيير جذرى لعلاقات الشمال مع الجنوب، مع وضع نهاية لسيادة الغرب لتبعية الجنوب لأن التبعية هى التى تنتج التخلف وينادى بضرورة تغيير الانحرافات الراهنة، **أولاً** : بتدمير الأسطورة التى تضفى كلمة ديمقراطية على حرية السوق. فالسوق الحر قاتل للديمقراطية

(١) روجيه جارودى: كيف نصنع المستقبل؟ ترجمة منى طلبه وأنور مغيث، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م ، ص٣٠ .

بواسطة تراكم الثروة فى قطب والبؤس والفقر فى القطب الآخر.

ثانيًا: بإلغاء كامل للديون على العالم الثالث وهى ديون لا أساس تاريخى لها فى نظره، وبضرورة إلغاء كل المعونات الموجهة للحكومات وتوجيهها لمنظمات القاعدة والتعاونيات والنقابات وجمعيات المنتجين، والعمل على موازنة شريفة لأسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الجنوب مع أسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الشمال، فضلاً عن مواجهة التضخم العملاق للمؤسسات الإنتاجية التى تهدف قبل كل شىء لزيادة استثمارات الشركات الكبيرة. كما ينادى فى إطار كل ذلك بضرورة احترام التاريخ وثقافات كل شعب واستخدام التقنيات المحلية بأوسع ما يمكن نظرًا لأنها تكون أكثر توافقًا مع الحاجات المحلية[1].

وإذا كانت تلك الإجراءات الاقتصادية كفيلة فى رأيه بتحقيق العدالة الاقتصادية فى المجتمع البشرى ومحققة لأرضية جديدة ومشتركة للحوار الحقيقى بين الحضارة الغربية بعد أن تخلصت من عنصريتها ومن تحكمها الاقتصادى وسعيها للهيمنة والاحتكار وبين الحضارات الأخرى، فإن جارودى يرسم صورة للمستقبل عبر

(١) نفسه، ص ١١٢ - ١١٦ .

الحوار الثقافى والدينى بين الحضارة الغربية وهذه الحضارات الأخرى؛ فهو مقتنع «بأن الإخصاب المتبادل للثقافات التى تمثل مختلف الأديان، هو ثراء لا يمكن التنازل عنه من أجل أن نفرض على الآخر شكل التعبير الذى ورثناه نحن وثقافتنا»[1] وهو يقصد بالطبع الثقافة الغربية التى تحاول فرض ثقافتها على الآخرين عبر الآليات التى تمتلكها وتحتكرها، فى الوقت الذى ينبغى لها فى رأيه أن تتواضع وتقبل الحوار المتكافئ مع الآخر حتى يمكن لها أن تعيد التوازن المفقود!

إن جارودى مقتنع أيضًا «بأن عالمنا تلزمه صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديد للدين يتطابق تمامًا مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشكل جديد ومختلف، شكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص وعلى وجود الآخرين أيضًا بوصفهما مقدسين. ويطلعنا على مسئولية البعض ازاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً. ويطلعنا على مسئولية البعض ازاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم

(١) روجيه جارودى : نفس المرجع السابق، ص٢٦٩ .

أكثر عدلاً. ففى ديننا الجديد هذا سيكون على القادر والثرى والعَالِم مسئولية، وللفقراء حقوق هذا هو الدين والاقتصاد والنظام الاجتماعى والحياة الخلاقة للفنون والتكنيك والتعليم[1]» .

إن هذه الدعوة إلى الحوار الحضارى الشامل بين الحضارة الغربية - بعد أن تتخلى عن عنجهيتها وعنصريتها وتحكمها وفرض هيمنتها على الآخر - والحضارات الأخرى إنما هى رؤية من داخل الحضارة الغربية نفسها ومحاولة لانقاذها من الانتحار على حد تعبير جارودى نفسه . والسؤال الذى ربما يدحض هذه الدعوة النزيهة إلى حوار الحضارات كخيار مستقبلى أفضل للبشرية هو : هل يمكن للحضارة الغربية بكل ما تتمسك به الآن من عوامل قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية أن تتنازل وتقبل الحوار مع «الآخر» على أساس من الاعتقاد بضرورة تبادل الثقافات والخبرات دون تعالى ودون محاولة لفرض ما تراه[2]؟! وهل يمكن أن تسلم ألة الاقتصاد الغربية عامة والأمريكية

(١) نفسه ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) انظر ما كتبناه فى هذا الصدد بعنوان «الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وامبراطورية الشر الأبيض» فى كتابنا : ضد العولمة، سبق الاشارة إليه، ص٢٠٦ - ٢١٨ .

خاصة ومحركيها من رجال المال والأعمال وواضعى السياسات والمخططات للهيمنة الاقتصادية المطلقة على العالم - هل يمكن أن تسلم بضرورة تبادل المنافع الاقتصادية على أسس جديدة تحقق العدالة للجميع وتضمن توزيع الثروة والخيرات بشكل أكثر إنسانية وأكثر إدراكًا لمعنى الحياة الإنسانية وضروراتها الفطرية ؟

إن الحقيقة التى آراها ناصعة من ممارسات الحضارة الغربية وممثيلها فى كافة مجالات الحياة وخاصة على الصعيدين السياسى والاقتصادى وتحت التلويح باستخدام القوة العسكرية، إن آلة الحضارة الغربية سائرة فى غيها، وسائرة فى محاولة فرض هيمنتها وتحكمها فى عناصر الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ الإنسانى. وأن هذه الآلة تسير بشكل اتوماتيكى دراماتيكي لم يعد بقدرة الفكر الفلسفى العقلانى التحكم فيه ولا توجيه مساره. وما ذلك إلا لأن الدعوة النزيهة لحوار الحضارات تنقلب فى كل وقت وفى كافة صورها إلى دعوة لفرض الأمر الواقع والقبول بما هو قائم والتسليم بالهيمنة الغربية - الأمريكية على كل شىء!!

وعلى ذلك فإنه لم يعد هناك بديل إلا الحوار الذى يغذيه تكافؤ القوى المتحاورة عن طريق امتلاك كل قوة لعناصر تفوق تمكنها من فرض رأيها على «الآخر» أو على الأقل تمكنها من أن يستمع إليها «الآخر الغربى» ويقدر العواقب السلبية المترتبة على محاولته فرض هيمنته وتحكمه ! وهذا هو ما نراه البديل الأكثر واقعية والأكثر احتمالاً فى مستقبل التفاعل الحضارى وخاصة بعد انهيار خطاب «العولمة» !

ثالثًا : التفاعل الحضارى من خلال تشابك الصراع والحوار :

إن الحوار والصراع ضدان متلازمان كتلازم الحرب والسلام، وإن كانت الطبيعة البشرية خيرة فى أصلها، فإن الشر أيضًا كامن فيها ومن ثم فلا بديل لحياة البشر عن تداخل عوامل الخير والشر معًا، ولا بديل عن المزيج من الصراع والحوار، من الحرب والسلام.

وقراءة الواقع الحالى للعالم المعاصر تكشف عن أن الطرف الأقوى هو الطرف الذى يكاد يفرض كل ما يراه على معظم صور الحياة فى العالم ولا يقبل عن ذلك بديلاً. وهو دائم التلويح باستخدام القوة، بل أخذ فى استخدامها بالفعل فى مناطق عديدة

من العالم تحت دعاوى زائفة لمحاربة الإرهاب أو الحفاظ على حقوق الإنسان... إلخ.

والطريف أن دعوات الفلاسفة والمصلحين ودعاة الاصلاح والاعتدال من زعماء العالم الغربى والشرقى لم تعد لها أهمية كبيرة في نظر قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلا بقدر ما يتحقق من خلالها من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ومن ثم فلم يعد ممكنا أمام «الآخر» إلا ما يملكه من وسائل ضغط على هذه القوة الطائشة المهيمنة على مقدرات العالم؛ إذ أن قدراً كبيراً من عوامل الهيمنة هذه شارك فى صناعتها بحسن نية أحيانًا وبغباء أحيانًا أخرى هذا «الآخر».

ولما كان هذا «الآخر» قد أصبح فى وضع مذل ومهين إزاء هذه القوة الغاشمة التى لا تقيم للحوار العادل وزنًا، ولا لمعايير العدالة الموضوعية اهتمامًا. أقول لما كان هذا «الآخر» قد أصبح فى هذا الوضع المهين، فلم يعد أمامه إلا استبدال آليات الصراع بآليات الحوار. وهو فى هذا مضطر لأن «القوة المسيطرة» لا تفهم إلا لغة القوة ؟

هذه هى ببساطة وبتجرد صورة الواقع المعاصر بطرفيه ! فماذا يمكن أن يترتب على هذه الصورة من تداعيات. إن التبسيط المخل لهذه التداعيات يختزلها إما فى المطالبة بحوار سلمى يحقق مصالح الطرفين، أو بتوقع الصدام المسلح بينهما. والحقيقة أن الطرف الأقوى قد فقد فيما يبدو حاسة السمع أو على الأقل لم يعد يقبل التفكير إلا فيما يريد أن يسمعه لا فيما يقال محققًا لبعض مصالح «الآخر» ، كما أن «الآخر» قد سئم من كثرة القول والنزوع إلى السلم وطلبه الحوار. وفى ذات الوقت فإن الأسلحة الفتاكة التى يمتلكها الطرفان أو على الأقل يمتلكها بصورة مهلكة وساحقة الطرف الأقوى، ويمتلك بعضها بعض من دول الطرف الآخر، لم يعد ممكنًا استخدامها بشكل فورى لأن فى استخدامها وبالذات الأسلحة النووية منها خطر القضاء على الجميع[1]!

ولعل ذلك هو ما يجعل الصورة الظاهرة للواقع المعاصر صورة سكونية رغم ما يعتمل في داخلها من عوامل شتى لتخليق عالم جديد عبر الصراع والحوار المتبادل. فالتاريخ لم ينته بالانتصار

(١) انظر : مارتن فان كريفلد ، حرب المستقبل ، ترجمة السيد عطا، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٢٢٠ .

الساحق للثقافة الغربية ولا للعالم الغربى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والعقيدة الشيوعية فى مختلف أنحاء العالم بعد ذلك كما ادعى فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ» ، كما أن الصدام الحاد والشامل بين الحضارات الذى تنبأ به مواطنه هنتنجتون فى مقاله «صدام الحضارات» لم يبدأ بعد، إننا نعيش عالمًا يسوده صور جزئية للصراع وان كانت بتدبير محكم من القوة المسيطرة، كما نعيش حالة من الدعوة للحوار وهى أيضًا تسير وفقًا لما يحقق مصلحة هذه القوة المسيطرة نفسها!

لكن إلى متى تظل هذه الحالة السكونية الظاهرة مستمرة مع وجود آليات الصراع والحوار فى خلفيتها؟! وما هى النتائج المتوقعة لهذه الحالة؟! أو بمعنى آخر هل ستظل القوة المسيطرة مسيطرة تقود الصراع كما تقود الحوار محققة مصالحها الذاتية دون اعتبار لمصلحة الآخرين ؟! أم أن قوى جديدة تتخلق الآن لتظهر بقوة فى فترة لاحقة لتخلق حالة من التوازن مع هذه القوة المسيطرة ، ومن ثم يمكنها لاحقًا الإنتصار عليها وقيادة دورة حضارية جديدة؟! هذه هى التساؤلات التى نجيب عليها فى الفقرات القادمة .

(٣)

الشرق الآسيوى يقود دورة حضارية جديدة

أشرنا من قبل إلى طبيعة القوى المنافسة للقوة المسيطرة على نظام «العولمة» الحالى، كما أشرنا إلى تنبؤات فلاسفة التاريخ وكبار المحللين السياسيين والإقتصاديين بأن الصين وشرق آسيا هى القوة الأولى المرشحة لقيادة أو على الأقل الاشتراك فى قيادة عملية صياغة نظام عالمى جديد أكثر عدالة وأكثر إدراكًا لأهمية التعددية الثقافية ولأهمية الحفاظ على الهويات الثقافية والاجتماعية المحلية وتحريك عملية الإبداع والمشاركة فى الثقافة والاقتصاد العالميين من خلال ذلك.

أولاً : الرؤى التنبؤية حول مستقبل أسيا :

وتتراوح هذه الرؤى التنبؤية بين موقفين: الأول يرى أصحابه أن صعود الصين وقدرتها على المنافسة الحقيقية لن تكون إلا مع نهاية الثلث الأول من هذا القرن الحادى والعشرين، أما الثانى فيرى أصحابه أن مركز الثقل الحضارى بدأ ينتقل بالفعل من الغرب إلى

الشرق الأسيوى بقيادة الصين وأن ثمة دورة حضارية جديدة بدأت التشكل فعلاً منذ العقد الأخير من القرن الماضى.

ولنأخذ رؤية دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا كمثال على أصحاب الموقف الأول؛ حيث يرى الاثنان وهما من كبار المتخصصين فى الدراسات الاقتصادية الصينية أنه بحلول عام ٢٠٢٤ – وهو عام التنين فى التقويم السنوى الصينى – ستصبح الصين «أول قوة عظمى حديثة فى الألفية الجديدة»[١]. وذلك بعد أن انفتحت على العالم وبدأت طريق الإصلاح الاقتصادى والسياسى ونجحت فى تجاوز الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية بفضل قدرة قيادتها وشعبها الديناميكية على التكيف مع الأوضاع العالمية والنجاة من دخول صراعات مسلحة مع الدول الأخرى. فضلاً عن النهج الصعب والناجح الذى اتخذته القيادة الصينية فى ضم هونج كونج إلى الصين عام ١٩٩٧م . والذى سيمكنها بعد ذلك من ضم تايوان أيضًا والتى ستصبح بحلول ذلك التاريخ ٢٠٢٤ تقريبًا جزءًا متجددًا داخل الصين الفيدرالية وتضيف شريحة

(١) دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا : نفس المرجع السابق، ص٤١٣ .

جديدة إلى إجمالى الناتج المحلى مثلما تضيف موارد بشرية مهمة تتمثل فى كادر الإدارة الذى يعتبر ضرورة لتطوير الصناعات والخدمات المتقدمة[١].

ويتنبأ العالمان الأمريكيان بأنه بعد ثلاثين عامًا من التكوين الرأسمالى الشاق والكثيف المرتكز على معدلات ادخار عالية للغاية تبدأ الصين فى الظهور كقوة تصديرية مهمة لرأس المال، وسيتحقق حلم الصين القديم لمئات الملايين من الصينيين حيث ستتحسن ظروفهم المعيشية تحسنا كبيراً ويصبحون ملاكًا للبيوت والأسهم[٢].

إن هذه الطفرة التنموية والمعيشية ستجعل الصين فى ذلك التاريخ غير البعيد «قوة الهيمنة الرئيسية فى آسيا وأن ظلت ترفض الاعتراف بذلك[٣]» . ويرى المؤلفان أن اليابان التى حاولت سنوات التودد إلى الغرب ستجد نفسها قد انزلقت أكثر فى شرك الاقتصاد الصينى والمجال الآسيوى ؛ ففى ذلك التاريخ تقريبًا ستجد جميع الشركات فى كل أنحاء آسيا نفسها تزدهر أو تفشل

(١) نفسه ص ٤١٦ - ٤١٧ .
(٢) نفسه، ص ٤١٨ - ٤١٩ .
(٣) نفسه ، ص ٤١٩ .

تأسيسًا على علاقتها بالصين! ومن ثم سيحرص أبناء النخبة الحاكمة فى كل عواصم العالم الآسيوى على التوافق مع الصين أو ملاينتها حسب ما تقتضى الضرورة خاصة أنهم قد شاهدوا فى أكثر من مناسبة خلال مطلع القرن الحادى والعشرين كيف أثبتت الصين استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها[١].

وعلى ذلك فإنهما يتنبآن بأن المصالح الصينية - اليابانية ستتوافق حول ذلك التاريخ، وأن هذا التوافق الصينى - اليابانى سيشكل نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرة نظم اقتصادية آسيوية «للنمور الآسيوية الصغيرة» تربطها بالصين آلاف الخيوط . وهكذا وشيئًا فشيئًا يصبح القرن الواحد والعشرون هو «قرن آسيا»[٢].

أما أصحاب الموقف الثانى فيمثلهم خير تمثيل مفكرنا المصرى د. أنور عبدالملك الذى يسيطر على تفكيره منذ فترة طويلة هاجس نهوض الشرق؛ فمنذ صدور كتابه «ريح الشرق» حتى مقالاته المتتالية فى جريدة الأهرام فى السنوات الأخيرة حول «المسألة

(١) نفسه .
(٢) نفسه.

الحضارية» وحول دور الشرق عموماً والصين على وجه الخصوص فى التحولات الحضارية القائمة، يؤكد د. عبدالملك رؤيته حول انتقال مركز الثقل الحضارى إلى الشرق الآسيوى. حيث يرى أن تفجير نظام القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتى وحلف الدول الاشتراكية فى أوروبا كان إيذانًا وإعلانًا عن نهاية مرحلة من التاريخ هى مرحلة هيمنة نظام القطبية الثنائية الغربى، وليس معنى ذلك فى رأيه أننا قد وصلنا إلى نهاية التاريخ كما تصور العديد من المهرولين، بل معناه أننا بدأنا مرحلة جديدة من التاريخ ولدت وتشكلت عبر التراكمات السياسية والاقتصادية المتوالية حتى عام ١٩٩١م ، تلك التراكمات التى منها بدأت صياغة العالم الجديد حول محورين؛ أولهما : انتقال مركز الثقل فى المبادرة التاريخية إلى آسيا الشرقية فى كافة المجالات (التنمية الاقتصادية، التكنولوچيا الإنتاجية، التأثير السياسى والمعنوى) دون حد تكنولوچيا التسليح الاستراتيچى المتقدمة حتى الآن. وقد عبر خبراء الجيو- سياسة عن هذه العملية بوصفها عملية نقل مركز ثقل المبادرة التاريخية (التحديات والحلول) ، وكذا ايقاع الحركة من

دائرة المحيط الأطلنطى إلى دائرة آسيا وخاصة آسيا الشرقية حول الصين وامتدادها إلى المحيط الهادى[١].

وثانيهما : تصاعد أهمية البحث عن القيم فى مستوى يتعدى حدود المشروع الحضارى الغربى منذ القرن السادس عشر الذى قام على أنه مادام الإنسان سيد الكون فليكن الإنتاج بلا حدود، الاستهلاك بلا حدود والمتعة بلا ضوابط. إن شرائح واسعة من العالم قد أدركت أن فلسفة الحضارة التى يعبر عنها نظام العولمة الغربى خاصة فى مرحلتها الأخيرة أى مرحلة التمحور حول مركز الواحد الأمريكى - الصهيونى تقود إلى زيادة خطورة الصدامات بعد تفجير القنبلة الذرية فى مجالات البيئة والتغذية والصحة خاصة. ومن ثم كان تطلع الجماهير الواسعة فى كافة أنحاء العالم إلى القيم الأخلاقية والروحية، وأصبح العامل الثقافى - الفكرى ، الفلسفى - الدينى أى البُعد الروحى عاملاً تكوينيًا متصاعدًا فى كافة الأمم ولدى كل الدوائر الثقافية والحضارية[٢].

(١) د. أنور عبدالملك : مستقبل الثقافة العربية : طريق الحرية الجديد، مقال نشر ضمن كتاب : مستقبل الثقافة العربية فى القرن الحادى والعشرين، أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٩٨م ، ص٥٨ .

(٢) نفسه ، ص ٥٨ - ٥٩ .

إن أنور عبدالملك يرى أن صياغة هذا العالم الجديد قد بدأت بالفعل وأن مركز الثقل قد انتقل بالفعل إلى الشرق الآسيوى واستدل على ذلك بإعلان «الشراكة الاستراتيچية» بين الصين وروسيا فى أبريل ١٩٩٧م حيث رأى فى هذا الإعلان - مستنداً على آراء خبراء تخطيط السياسة الدولية -مقدمة لتوسيع رقعة المبادرة التاريخية إلى كوكبة من الدول التى ترفض هيمنة القطب الواحد: أى الصين - روسيا - الهند - اليابان - إيران . كما استدل على ذلك أيضًا بدخول فرنسا فى الطريق نفسه حيث دخلت «الشراكة التاريخية» مع الصين ودعت دول الاتحاد الأوروبى إلى الدخول هى أيضًا فى شراكة ثنائية مع الصين بوصفها تمثل العامل الأكثر فاعلية فى النظام الجديد[1].

إن هذا المشروع الحضارى الجديد لا يقوم فقط على الشراكة الاقتصادية بين الصين وشرق آسيا من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها فرنسا من جهة أخرى، ولكنه مشروع حضارى شامل يحدد د. أنور ملامحه فى خمس عناصر رئيسية بدأت من نهضة آسيا هى :

(١) نفسه ، ص ٥٩ .

١- العنصر الأول المكون لهذا المشروع الحضارى الجديد هو أولوية الجماعة (الأمة - الأسرة - الإقليم - المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية...إلخ) ، وبالتالى التضامن فى مقابل تأكيد الفرد وجعل الفردانية غاية المجتمعات الإنسانية.

٢- تأكيد مفهوم التنمية الإنسانية والاجتماعية فى مقابل مجرد التنمية الاقتصادية والمساعدات المالية وبالتالى هيمنة مراكز الشراء والأسواق المالية على المستقبل فى المجتمعات النامية.

٣- تأكيد أن السلام العالمى والإقليمى يقوم على أساس العدل واحترام مبادئ المجتمع الدولى بالنسبة لكافة مكوناته، بدلاً من فرض عملية قبول الأمر الواقع الذى هو فى حقيقته تبعية للإمبريالية المهيمنة الجديدة.

٤- تأكيد مكانة القيم الأخلاقية والفلسفية والدينية أى التوجه الروحى، وكذا اعتماد معايير الموضوعية العلمية فى مقابل الفكر السلبى العدمى وادعاءات فلسفة الوضعية الجديدة من البنيوية التقليدية إلى أفكار ما بعد الحداثة والتفكيكية.

٥- التمسك باستقرار واستمرارية السلطة المجتمعية الوطنية فى قلب الأمة، وذلك فى مواجهة مخطط تفجير المجتمع القومى

من الداخل وشرذمته تحت شعار الملل والنحل واحلال معانى الفوضى الاجتماعية واستنزاف طاقات الشعوب[1].

ثانيًا : رؤيتنا الدورية للمستقبل :

والآن وبعد أن عرضنا لهذين الموقفين لأصحاب الرؤى التنبؤية بالمستقبل، نتساءل : مع أى الموقفين نحن ؟! وما هى أبعاد التفاعل الحضارى المستقبلية فى تصورنا ؟!

فى الواقع نحن لا نجد فارقًا كبيراً بين الموقفين؛ فسواء بدأت الدورة الحضارية الجديدة منذ النهضة الآسيوية الحديثة بقيادة الصين من الآن، أو هى فى سبيلها لأن تبدأ فى الثلث الثانى من هذا القرن. فالأمر لا يختلف كثيراً لأن التطور الحضارى فى حقيقته إنما يحدث نتيجة تفاعلات ممتدة عبر سنوات عديدة. وكل دورة حضارية لا تبدأ من لحظة زمانية بعينها وإنما تبدأ من تفاعلها مع دورة حضارية سابقة عليها حيث تأخذ منها وتتفاعل

(١) نفس المرجع السابق، ص٥٩-٦٠ ، ويمكن مقارنة أسس هذا المشروع الحضارى الجديد بما كتبه جارودى فى الجزء الثانى من كتابه «كيف نصنع المستقبل» بعنوان : كيف نبني الوحدة الإنسانية لنمنع انتحار الكواكب، مرجع سبق الاشارة إليه، ص ١٠٥ وما بعدها.

مع عناصرها الإيجابية، وتتجاوز عن أو تسقط عناصرها السلبية وتضيف الجديد الذى تراه ضروريًا ويصادف القبول لدى الشعب الممثل أو القائد لهذه الدورة الحضارية الجديدة وشيئًا فشيئًا تقبل هذه العناصر المضافة لدى الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة فتقبل سلمًا أو حربًا أو مزيج منهما الدخول فى هذه الدائرة الحضارية الجديدة التى لا تكون بذاتها دائرة مغلقة. بل تظل هى أيضًا لولبية تمهد لما بعدها بعد أن تصل هى إلى ذروتها.

ونحن فى ذلك نؤمن بدورانية التاريخ على أساس لولبى؛ فلا التاريخ الإنسانى يسير فى تقدمه باطراد كما يقول دعاة نظرية التقدم، ولا هو عبارة عن حضارات تمثل دوائر مغلقة على نفسها كما يفسره اشينجلر معتبرًا أن كل حضارة أشبه بالكائن العضوى الذى يمثل وحدة مستقلة متفردة[1]. إنما التاريخ فى نظرنا دورات حضارية، وكل دورة تأخذ من سابقتها لتسلم راية التطور والتقدم إلى أخرى يقودها أناس أو أمة فتية أدركت حاجة العصر ولبتها وقدمت أطروحاتها الجديدة التى اقتنع بها الناس وقبلوها أو أدركوا أنه لاسبيل إلى الخروج من المأزق الذى يعيشونه والتى

(١) راجع كتابنا : فلسفة التاريخ - معناها ومذاهبها ، وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٥م، الفصول الخاصة بمعنى نظرية التقدم ونظرية اشبنجلر فى تفسير التاريخ الحضارى للبشرية.

شكلته بلوغ الحضارة السابقة قمة ذروتها، إلا بالركون إلى هذه المبادئ الحضارية الجديدة.

وهذا الإطار النظرى هو ما أراه ماثلاً فى الواقع المعاصر، فنحن أشبه ما نكون فى لحظة التحول من دورة حضارية بلغت ذروتها مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الآن، وهذه الدورة فى سبيلها إلى الزوال لأن بها الآن عوامل انهيارها كما أوضحنا من قبل، فضلاً عن أن القوى الصاعدة فى الشرق الآسيوى تتهيأ بالفعل لريادة دورة حضارية جديدة. وهذا التهيؤ علاماته واضحة فى اعتقادى؛ فالصين كما أسلفنا القول تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والبشرية وقيمها الشرقية الروحية التى لا تغفل الروح العلمية الوثابة، تتهيأ لأن تصبح القوة الأولى فى العالم فى منتصف هذا القرن على أكثر تقدير.

واليابان تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والرأسمالية الجبارة لأن تتحلل من تبعيتها المهينة للولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكيون أنفسهم أصبحوا يدركون ذلك وهم بالفعل قلقون من «يابان لها تصورها الخاص لخريطة المحيط الهادى ولا يعنيها التصور الأمريكى للمنطقة»[1].

(١) انظر : باتريك سميث : اليابان - رؤية جديدة، سبق الاشارة إليه، ص ٤٢٣ .

وكذلك ترتبط المصالح الاقتصادية لبقية دول آسيا الأخرى كالهند وكوريا وبقية النمور الآسيوية بالمصالح الاقتصادية للصين واليابان على المدى القريب والبعيد على حد سواء.

وليست شعوب الشرق الأخرى حتى البعيدة جغرافيا عن الصين ببعيدة عن هذا التوجه الحضارى الجديد للصين، فالصين لم ترتبط بماضى استعمارى بغيض مع أى من الدول الإسلامية والعربية، بل صلات الترابط الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية والدينية بين الصين وبين هذه الشعوب أقوى فى حقيقتها مما تبدو عليه فى ظاهر الأمر ، كما أنه لا توجد أى عوائق تعيق عملية التقارب الصينى - الآسيوى من ناحية، والإسلامى - العربى من ناحية أخرى.

ولا غرو ، فالمحللون الغربيون يدركون أيضًا هذه الحقيقة ويعبرون عنها بشئ من الدهشة ، فمؤلفا «الإسلام والغرب» يعبران عن ذلك بقولهما أن «الأمر المثير أن المعارضة المتصاعدة ضد المثل العليا السياسية الغربية إنما تظهر اليوم فى حضارتين متقابلتين من أقدم الحضارات وأكثرها ترابطًا . ومن المثير أيضًا أن

سنغافورة وماليزيا والصين تصيب نجاحًا حقيقيًا فى النظام الاقتصادى الدولى حتى وإن صادفوا خطرًا إلى حد ما يتهددهم فى المجال الثقافى والسياسى. ومع ذلك فإنهم يتبنون مواقف مشتركة فى جوانب كثيرة مع التفكير الإسلامى.

إنهم نظريًا فى وضع يجعلهم أصحاب قضية مشتركة مع دول أخرى خاصة الدول الإسلامية لمعارضة الضغوط الغربية القوية ومفاهيم الغرب الأيدلوچية»[1].

وإذا كان ذلك صحيحًا على المستوى النظرى، فمتى يكون واقعًا ملموسًا؟! وبمعنى آخر متى تتحول هذه الرؤى النظرية لفاعليات التحول الحضارى فى المستقبل إلى حقيقة واقعه؟! إننى اعتقد أن تشابكات وتعقيدات الأحداث العالمية الآن ونحن فى بداية الثلث الثانى من عام ٢٠٠٢م، تشير وخاصة بعد تداعيات الأحداث فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وبروز سياسة المعايير المزدوجة للولايات الأمريكية وبعض حلفائها من الدول الغربية وعلى رأسهم المملكة المتحدة (إنجلترا) فى تعاملهم مع الأحداث الدولية والحروب

(١) جراهام فوللر وإيان أو . ليسر : الإسلام والغرب ، سبق الاشارة إليه ، ص١٤٤ .

التى تجرى الآن باسم محاربة «الإرهاب» فى أفغانستان والمتوقع امتدادها إلى بلاد إسلامية وعربية أخرى، بالإضافة إلى استمرار فرض العقوبات على بلاد مثل العراق وليبيا ، فضلاً عن التأييد المفضوح للممارسات الإسرائيلية الوقحة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة رغم رفضها الخضوع للقرارات الدولية المختلفة وعلى رأسها قرارات إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية وفك حصارها المفروض على مقر رئيس السلطة الفلسطينية ، وحتى رفضها لاستقبال لجنة تقصى الحقائق الدولية للتحقيق فى مجزرة جنين!

أقول، إننى اعتقد أن كل هذه الأحداث وما ستخلفه من تداعيات فى المستقبل القريب ستحول الدفة بالفعل وتساهم فى الإسراع بتشكيل تحالفات دولية مناهضة لهذه الهيمنة الأمريكية غير العابئة بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الدولية. ولاشك أن ما يجرى الآن من مباحثات متنوعة الجوانب بين الأوروبيين فيما بينهم ، والأوربيون مع روسيا، والأوربيون مع البلاد العربية المختلفة، فضلاً عن الزيارات المتبادلة بين زعماء الصين وزعماء العالمين العربى

والإسلامى. كل ذلك سيحقق التقارب فى الرؤى والاتفاق فى الأهداف لمعارضة السياسات الأمريكية - الإسرائيلية ومحاربة المركزية البغيضة للسياسة العالمية التى تقودها وتصر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن بلوغ القوة المسيطرة قمة التحكم والهيمنة فى الوقت الذى تعتمل داخلها عوامل التفكك والانهيار، وفى الوقت الذى تصبح فيه أحادية الرؤية دون اعتبار لرؤى الآخرين وهم شركاء الحياة والمصير على هذا الكوكب إنما هو بداية النهاية الحقيقية لهذه القوة ولست وحدى الذى يرى ذلك؛ «فالحركة الدورية - على حد تعبير أندريه جوندر فرانك صاحب أخطر الكتب التى ظهرت حتى الآن فى الألفية الثالثة «الشرق يصعد ثانية Re Orient» تبدو واقعًا كونيًا فى الوجود وفى الحياة والكائنات. وهى تتجلى فى كثير إن لم يكن فى جميع مجالات الواقع. وهذا ما تؤكده ميادين البحث الفيزيائى والكوزمولوچى (علم الكونيات) والبيولوچى والتطور، بل وأيضًا ميادين البحث الثقافى والفكرى. ولعل لهذا السبب نشأت «جمعية دراسة الدورات» التى تدرس أى دورة وجميع الدورات. إذن لماذا ليس لنا أن نتوقع أن نجد تاريخًا دوريًا فى العالم

الاجتماعى وفى النظام الاقتصادى العالمى.. أن التاريخ الاقتصادى فى الفترة الباكرة من العصر الحديث وكذلك التاريخ السياسى والاجتماعى يكشف عن كل أنواع الدورات[١]».

إن هذه الحركة الدورية قائمة فعلاً فى التاريخ الإنسانى بشكل عام، وقد كشف أندريه فرانك عن ذلك فى مجال الاقتصاد من خلال الابتعاد عن النظرة الأحادية التى دائمًا ما تنطلق من المركزية الأوروبية - الغربية. فقد نجح فرانك وبعض المنصفين - الموضوعيين من المفكرين العالميين فى نقد ونقض المركزية الأوروبية، ونظروا إلى التاريخ العالمى عامة والاقتصادى خاصة نظرة شمولية. وتمكنوا من خلال هذه النظرة الشمولية ذات الطابع الكوكبى العالمى أن يكتشفوا طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وحضاراته، وأن يتبينوا عن حق حركة التداول الحضارية التى تتم عبر الصراع والمنافسة، تلك الحركة التى من شأنها أن يأخذ كل تكتل حضارى نصيبه الذى يكفله له التاريخ[٢].

---

(١) أندريه جوندر فرانك : الشرق يصعد ثانية - الاقتصاد الكوكبى فى العصر الآسيوى، ترجمة شوقى جلال، نشره المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٢) .نظر : مقدمة شوقى جلال لترجمته للكتاب السابق الإشارة إليه، ص١١ .

إن العرض الشمولى للاقتصاد العالمى فى الفترة الممتدة من ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠م قد أفاد فرانك ومن يتابعونه فى تأكيد نظرته الدورية لتفسير حركة الاقتصاد العالمى، إذ أفاده فى بيان فهم كيفية ما حدث وأدى إلى «صعود الغرب» اقتصادياً داخل نطاق منظومى - اقتصادى عالمى اشتمل فى ذات الوقت على «انحطاط الشرق» كشرط مسبق تم فى إطاره هذا الصعود. ويرى فرانك «أن هذه هى الحال اليوم بالنسبة لبلدان التصنيع الجديدة فى شرق آسيا، وهو ذات الوضع بالنسبة لبلدان أوروبا منذ قرنين»[١].

إن فرانك يرى ونحن نتفق معه أن الخط الفاصل بين الغرب (أوروبا؟) والشرق (آسيا؟) هو خط وهمى محض وهو صياغة غربية. وأن تاريخ العالم الواقع يتحرك بشكل مطرد فى صورة قفزات دورية يتم فيها تبادل المواقع عبر هذا التقسيم الخيالى بين غرب وشرق. إن هذا فى رأيه هو ما حدث خلال القرن التاسع عشر على الصعيد الاقتصادى- وهو ما يبشر بحدوثه ثانية فى القرن الواحد والعشرين[٢].

(١) أندريه جوندر فرانك : نفسه ، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) نفسه ص ٤٧٥ .

فكما صعد الغرب على أكتاف الآسيويين بعد أن اشتروا لأنفسهم مقعدًا فى الاقتصاد العالمى الذى كانت تقوده آسيا، ثم أتبعوا ذلك بشراء مركبة كاملة فى القطار الآسيوى[1]. ستصعد آسيا الآن على أكتاف الغرب. وهذا هو ما يحدث الآن فقد تلقف الآسيويون (اليابان والصين والنمور الآسيوية الأخرى) عناصر التقدم التكنولوچى والصناعى والرأسمالى من الغرب، ويعيدون الآن الكرة إلى ملعبهم من جديد بعد أن تسيدت أوروبا والغرب لمدة قرنين كاملين من الزمان.

وإذا كانت التحليلات العالمية للأمر تتركز على الجانب الاقتصادى وأحيانًا السياسى، فإننى أعتقد أن الأمر أشمل من ذلك بكثير؛ فإذا كان الاقتصاد والنمو الاقتصادى هو رأس الحربة فى قياس تقدم الأمم والشعوب الآن، فليس معنى ذلك أن الصعود الاقتصادى يتم بمعزل عن الجوانب الأخرى. فكما أن صعود الغرب اقتصاديًا صاحبه نهضة علمية وفكرية شاملة، كذلك فإن صعود آسيا الآن يتم عبر تضافر عوامل شتى فكرية ودينية واجتماعية تتوافر لدى آسيا وهى التى ستمكنها من قيادة الركب الحضارى

(١) نفسه ، ص ٣٨٦ وما بعدها.

بالاشتراك مع الشعوب ذات العناصر المشتركة معها وهى فى الأغلب الشعوب الآسيوية الأخرى والشعوب الإسلامية والعربية. وهذا ما أشرنا إليه من قبل ونؤكده الآن.

ولعل هذا ما يقودنا إلى تساؤل أخير حول موقعنا كدول وكشعوب عربية إسلامية فى هذا التفاعل الحضارى الجارى الآن والذى ستبدو نتائجه واضحة فى المستقبل القريب ؟!

(٤)

موقعنا فى التفاعل الحضارى لما «بعد العولمة»

إن الحقيقة التى لمسناها حتى الآن من خلال قراءة الواقع المعاصر للصراع والحوار الحضاريين، ومن خلال قراءة مستقبل التفاعل الحضارى والتنبؤ بصعود الشرق الآسيوى المرشح لقيادة الدورة الحضارية القادمة. إن هذه الحقيقة تتمثل فى أن المستقبل ببساطة ليس لأمريكا ولا للغرب رغم هيمنتهما الحالية ورغم سطوتهما الآنية ! وإنما المستقبل سيكون فى يد الشرق الآسيوى خاصة وأن عوامل اتحاد إرادات دوله وشعوبه أكثر من عوامل تفرقها وشرذمتها البادية على السطح الآن بفعل عوامل عديدة معروفة وسبق الاشارة إليها.

ولذلك فإننى أعتقد أن مستقبلنا الحضارى مرهون بثلاثة عوامل متشابكة وينبغى أن نعمل فيها معًا بشكل متواز ومتوازن. وهى باختصار:

١- البناء الذاتى لعناصر القوة اقتصاديًا وعلميًا وفكريًا واجتماعيًا وتكنولوچيًا وهذا البناء الذاتى لكى يتم ينبغى :

أولاً : الإستفادة من كل عناصر القوة العلمية والاقتصادية فى القوتين المتنافستين الآن : الشرق الآسيوى والغرب الأمريكى - الأوروبى .

وثانيًا : الحفاظ على قوة الدفع الذاتية من خلال تفعيل عناصر التقدم فى ثقافتنا العربية - الإسلامية وهى بلاشك تمثل الوقود المحرك لكل تقدم نريد تحقيقه ولا تقف بأى حال عائقًا أمام التفاعل الإيجابى مع حضارة العصر الحالى ومتطلبات التقدم فيه.

وبإمكاننا فى هذا الصدد - إذا ما اتحدت الإرادات على ضرورة التقدم - أن نحول ثقافة التخلف التى لا تزال نرزح ونعانى من الكثير من عناصرها، إلى ثقافة تقدم إيجابية وقد حددنا كيفية هذا التحول وامكانياته فى كتاب سابق لنا بعنوان «فى فلسفة الثقافة» وبينا أساس هذا التحول وآلياته بوضوح تام(١).

(١) انظر كتابنا : فى فلسفة الثقافة ، نشرة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م، ص١٢٧ وما بعدها.

وانظر كذلك : العديد من المقالات التى إحتواها كتابنا : بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٠م .

٢- التعامل بحذر مع آليات الهيمنة الأمريكية - الغربية على الواقع المعاصر ، حتى لا تنجح قواها الغاشمة فى إجهاض مشروعنا التنموى، واجهاض قدراتنا الذاتية العلمية والتكنولوچية والاقتصادية قبل أن تستكمل نموها مستفيدة من نظيرها فى الغرب المتقدم، والشرق اللاحق به الآن.

إن هذا الحذر أمر ضرورى خاصة فى اللحظة التاريخية الراهنة ، فآلة الحرب والدمار الغربية الهمجية ورأس حربتها فى المنطقة اسرائيل تقف متربصة ترقب كل ما نقوم به من عمل، وكل ما نستهدفه فى خططنا لصنع التنمية واللحاق بركب التقدم، وان أعطيناها الفرصة للتعلل بأى علة، فهى جاهزة للإجهاز على مشروعاتنا التنموية والقضاء على قدراتنا العلمية والاقتصادية النامية!

لقد اتخذ «الغرب» بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على مقالات وتحذيرات كتابه ومفكريه غير المنصفين من «الإسلام» و«المسلمين» العدو رقم واحد ونجحت مؤامرة الحادى عشر من سبتمبر وما حدث من تدمير رموز الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية فى تجذير وتكثيف عداوة الغربيين للإسلام والمسلمين.

وقد أعطى هذا لقادة الولايات المتحدة الفرصة لأن تلهث وراء ضرب أى دولة إسلامية أو عربية بحجة إيوائها أو مساعدتها لأى عناصر تتصور أنهم وراء ضرب هذه الأهداف الأمريكية . ورغم أننى أعتقد أن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر لم يكن كله آثارًا سلبية على الإسلام والمسلمين بعد أن ألصقت هذه الأحداث ظلمًا بهما، بل كان له بعض الآثار الإيجابية إذ سارع الكثيرون لقراءة «الإسلام» والاهتمام به كدين وبتعاليمه وهم بلاشك سيكتشفون ولو بعد حين أن الإسلام هو الدين الأفضل، وهو الدين الذى لا يمكن أن يكون وراء مثل هذه الأحداث، وأنه كان يجب التمييز بين «الدين» الإسلامى وبين «بعض» المسلمين الذين اتخذوا من تفسير بعض تعاليمه خطأ تكئة لتحقيق مكاسب سياسية آنية! وحينئذ سيكتسب «الإسلام» أرضًا جديدة ومؤمنين به جدد أكثر وأكثر مما كان عليه الحال قبل هذه الأحداث. إن الموضوعية التى يتحلى بها الإنسان الغربي العادي ستجعله قادرًا فى المستقبل القريب ومن خلال تحليل ما يجرى الآن من أحداث ومن خلال القراءة المتأنية والواعية لتعاليم الإسلام، ستجعله قادرًا على إدراك الجوهر الحقيقى للإسلام ولرسالته الحضارية العالمية بحق.

وعلى أى حال، وبعيداً عن هذه الرؤية المتفائلة لمستقبل «الإسلام» كدين سينتشر بفعل تعاليمه السمحة، فإن علينا فى اللحظة الحاضرة أن نتجنب إثارة أى عوامل للصدام مع الغرب حتى ننجح فى الاستعداد جيداً لأى مواجهة يمكن أن تفرض علينا فى المستقبل وخاصة مع رأس الحربة للمصالح الغربية فى المنطقة اسرائيل!

٣- البدء فى إجراء حوار حضارى حقيقى مع بلاد الشرق الآسيوى، ذلك الحوار الذى من شأنه زيادة عوامل التقارب مع الصين واليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة والهند وغيرهم. ولا ينبغى أن يقتصر هذا الحوار على الأطر النظرية للتقارب بيننا وبين هذه الدول . فهذه «الأطر النظرية» للتقارب موجودة وقائمة بالفعل ولا تحتاج أكثر من إيقاظها ونفض الغبار عنها. وإنما ينبغى أن نركز فى هذه المرحلة على ترسيخ أسس التعاون المشترك اقتصاديًا وتجاريًا وثقافيًا وعلميًا وتكنولوچيا. وهذا الترسيخ لأسس التعاون المشترك لن يكون إلا بعقد اتفاقات شراكة متبادلة بين الدول العربية والإسلامية فرادى أو تجمعات مع هذه الدول الآسيوية، ووضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ وتنميتها وزيادة مجالاتها يومًا بعد

يوم هو رهاننا على المستقبل. فالتقارب العربى - الآسيوى ضرورة تفرضها تحديات الواقع والمستقبل معًا . وينبغى أن يتم هذا التقارب الفعلى مع دول الشرق الآسيوى فى الوقت الذى لا ينبغى فيه أن نفقد فيه مرحليًا التعاون مع دول الغرب الأوروبى عامة مع الحذر من التربص الأمريكى - الغربى - الإسرائيلى !

وفى ذات الوقت ينبغى أن يتلازم مع هذا وذاك بناء عوامل القوة الذاتية بتحقيق أقصى استفادة من مواردنا البشرية والاقتصادية الذاتية من خلال التقارب بل التوحيد الضرورى لهذه القدرات ليس عربيًا فقط وإنما أيضًا إسلاميًا. فإزالة أى أسباب تعوق قيام الوحدة الاقتصادية وتكامل القوى البشرية العربية مسألة ضرورية فى اللحظة الحاضرة. ومن ثم ينبغى كذلك إزالة أى أسباب تعوق التقارب العربى - الإسلامى وخاصة مع دول الجوار ايران وباكستان والجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق.

ولاشك أن على زعامات العالمين العربى والإسلامى الآن واجب الإنصات إلى صوت شعوبهم، وإلى صوت العقل والحكمة، وتغليب المصلحة العربية والإسلامية العامة على مصالحهم الشخصية. وألا

ينسوا دروس التاريخ الماضى سواء عربيًا أو إسلاميًا، فكل عوامل التحدى لوجودنا أصبحت ماثلة أمام أعينهم وأعيننا، وبالتالى لا ينبغى أن تكون عوامل استجابتنا أقل من مستوى التحديات المفروضة علينا.

وبعد، فإن موقعنا من التفاعلات الحضارية القائمة الآن وفى المستقبل مرهون بهذه العوامل الثلاث وبنجاحنا فى التعامل مع الشرق والغرب بتوازن يحقق أقصى قدر من الاستفادة الذاتية والمساعدة فى تفعيل قدراتنا الذاتية وبناءعوامل قوتها التى هى سبيلنا الحقيقى للمشاركة فى صناعة الدورة الحضارية الجديدة، بل وربما فى قيادتها فى نهاية الأمر!